

دكتور/ عصمت سيف الدولة

هذه الدعوة إلى الإعتراف المستحيل



هذه الدعوة إلى الاعتراف المستحيل

قصة الاعتراف :

١ - تطوف بالعالم اليوم دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية تحرضها على الاعتراف بإسرائيل اعترافا مبادرا أو اعترافا متزامنا . فكرة الاعتراف بإسرائيل هذه ليست جديدة . فقد ثبتت في بعض الرؤوس منذ بداية معارك تحرير فلسطين من الغزو الصهيوني . الممارك الثورية أو الحربية أو السياسية أو الفكرية أو الدعائية . وكانت تبقى كامنة أو تتردد خفية إلى أن تظهر دعوة صريحة أو ضمنية كلما حقق الصهاينة نصرا أو حاقت بالعرب هزيمة .

كان أول ظهورها دعوة ضمنية بعد يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . قبل ذلك اليوم كان العرب قد خاضوا معركة سياسية خاسرة بدأت في مؤتمر لندن الثاني الذي انعقد في سبتمبر ١٩٤٦ وقدموا فيه اقتراحا بدولة فلسطين موحدة تضم العرب واليهود في مواجهة مشروع موريسون القائم على التقسيم . وانقلت المعركة إلى أورقة هيئة الأمم المتحدة وانتهت يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بهزيمة عربية . في ذلك اليوم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين العربية إلى دولتين إحداهما للصهاينة والأخرى للعرب . كان قبول العرب قرار التقسيم يعني فيما يعني الاعتراف المسبق . إذا لم تقل الصريح بدولة إسرائيل . فرفض العرب . حينئذ أنبرت مجموعات وأفراد وأحزاب في الوطن العربي تتميز إما بالعداء للقومية وإما بالولاء للاستعمار وإما بالجهل . تدين الرفض العربي لقرار التقسيم وتدعو إلى قبوله بما يعنيه من اعتراف بدولة الصهيونية . وتقدم لذلك حججا شتى قد تعرض لها فيما بعد . ثم لم تلبث هذه الدعوة الضمنية حتى تحولت إلى دعوة صريحة على أثر الهزيمة العربية في معارك مايو - يوليو ١٩٤٨ ، وإبرام اتفاق الهدنة الثانية في رودس عام ١٩٤٩ . ثم عادت الدعوة إلى الكون بعد معركة ١٩٥٦ . أو لأن مجمل حصيلة تلك المعركة كانت انتصارا وهزيمة عربية صهيونية .

وثانيا . لأنها كشفت عن العلاقة العضوية بين الكيان الصهيوني وبين القوى الاستعمارية فتغيرت إلى حد كبير مواقف بعض الذين كانوا يتصورون أنها تستحق الاعتراف لأنها دولة ديموقراطية وقيل تقدمية أيضا .

بعد الهزيمة العسكرية الجسيمة التي أصابت مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧ برزت الدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل المنتصرة في شكل جديد أكثر ثقة من أية مرة سابقة . تدعيمها - أولا - هزيمة ثلاث دول عربية مسلحة تسليحا جيدا من بينها مصر المتطورة اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا تحت قيادة عبد الناصر ، بما توحى به من أن كل أمل للعرب في تحرير فلسطين قد تبدد أو يجب أن يتبدد . فلم تعد ثمة حاجة إلى دعوتهم للاعتراف . ما على الصهاينة إلا أن ينتظروا بجوار تليفوناتهم إلى أن يتلقوا الاعتراف . ثانيا ، أنه إذا كان ثمة بقية من العناد العربى فقد تكلفت الولايات المتحدة بمحاولة تطويعه ، فحالت - لأول مرة في تاريخ هيئة الأمم المتحدة دون أن يصدر قرارا بإيقاف إطلاق النار مصحوبا بطلب العودة إلى المواقع التي بدأ منها القتال . وهكذا كان كما جاء بالقرار ٢٤٢ الشهير . فأصبحت الأرض العربية في سيناء وغزة والضفة والمرتفعات السورية رهينة في يد الصهاينة لا ترد إلا بعد الاعتراف بإسرائيل .

ولكن لم يمض وقت حتى أجمع في مؤتمر الخرطوم الذى إنعقد في أغسطس ١٩٦٧ على ألا صلح ولا مفاوضة ولا اعتراف

٢ - بعد ذلك الوقت برزت إلى مقدمة الصفوف العربية قوة جديدة هي قوة الثورة الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . كانت الثورة قد بدأت بداية يحجبها ظل الدولة العربية يوم أول يناير ١٩٦٥ على أيدي مقاتلى حركة تحرير فلسطين (فتح) . وما زالت محجوبة بظل الدول العربية إلى أن انهزمت تلك الدول فظهرت الثورة الفلسطينية كعقد أمل يكاد يكون وحيدا للاستمرار والنضال المسلح إلى أن يتم تحرير فلسطين . ولعب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر دورا أساسيا في إفساح الطرق أمام الثورة الفلسطينية لتأخذ مكانها في المقدمة عربيا ودوليا .

لم تغب دلالة ذلك الحدث التاريخى عن أحد ، لقد كانت تعنى أن العرب قد ملكوا في النهاية الأداة الصحيحة المناسبة لتحقيق النصر في معركة

تحرير فلسطين . إذ هي ثورة وليست دولة وضد دولة معترف بها من كثير من الدول ومن هيئة الأمم المتحدة ذاتها . وبالتالي فإنها تستطيع من حيث هي ثورة وليست دولة أن تستمر حتى النصر متحررة من كافة القيود الدستورية الدولية التي تحد من مقدرة الدول على القتال ضد دولة معترف بها . وقد رحبت بها كل الدول العربية وأمدتها بما استطاعت من تأييد معنوي ومادي لا لأنها رفيق نضال بل لأنها تقدم أيضا إلى الدول العربية اعذارا لا يبدو مقبولا للتحرر من التزاماتها بتحرير فلسطين وذلك بأن تكون الثورة هي المسئولة عن هذا التحرير . وقد صاغوه شعارات تقول : شعب فلسطين هو المسئول عن تحرير فلسطين . لا تدخلوا في شئون الثورة . نحن نقبل ما تقبله الثورة الخ .

ولكن الثورة كانت تحمل في ذاتها بذور مخاطر جسيمة ، أن نبتت ونمت هددت أصدقاءها وأعدائها جميعا .

أما أصدقاءها ، ولنقل الدول العربية ، فقد كانت تمثل بالنسبة إليهم تجربة غير مأمونة العواقب . فهي ثورة شعبية تقاتل من خارج حدود فلسطين أى من أرض هذه الدولة أو تلك . ويتوزع الاحتياطي البشرى لها في كل الأرض العربية ، وهي تحقق انتصارات محدودة ولكنها بالقياس إلى هزائم الدول العربية تبدو ذات مقدرة هائلة على تخصيص الاتجاهات الثورية في كل الاقطار . ثم أنها تقاتل من أجل قضية مسلم بأنها قومية وبالتالي إنها ، شاءت أم أبت ، لابد لها من أن تتطور خلال المعارك أو من خلال التعامل مع الدول الشعبية على امتداد الوطن العربى ، والتأثير المتبادل بين هدف تحرير فلسطين وهدف التحرر والتقدم والوحدة ، فتصبح ثورة قومية ، وهذا ما تخشاه الدول العربية خشية الموت .

ولقد استطاعت الدول العربية أن تبقى على مايرضيها من الثورة وأن تحتوى المخاطر المتوقعة عن طريقين . الطريق الأول الحضور الفعلى داخل إطار الثورة وذلك بالمساهمة فيها عن طريق منظمات مرتبطة بها أو متحالفة معها أو تابعة لها ، تقوم عندما تصل الثورة إلى مرحلة الخطر المتوقع بإيقاف تطورها وإبقائها في الحدود المقبولة ، الطريق الثانى تطويق الثورة بالقيود التى تحول فى المستقبل دون أن تصبح خطرا وذلك

بإفراح مكان لها كعضو أصيل فى جامعة الدول العربية حيث تكون ملتزمة بما تلتزم به الدول العربية من التشاور والتعاون والتضامن وعلى وجه خاص عدم التدخل فى شئون بعضها البعض والضمان المتبادل لأمنها الداخلى . وهكذا قبلت (فتح) وبقية المنظمات الدخول فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية وعزل أحمد الشقيرى وحل محله ياسر عرفات واستحق منذ وقتها أن يعامل عربيا معاملة رؤساء الدول حتى يمكن مطالبته بأن يسلك فى قيادته مسالك رؤساء الدول . هل شعرت الثورة بأثار هذا التطويق وهل استمعت فى صالونات الجامعة العربية إلى واحد أو أكثر من « الاخوة » الملوك الرؤساء يدعوها للاعتراف بإسرائيل ؟ ... لست أدرى . ولكن الذى أدريه أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقواتها المسلحة قد دعى . كما يدعى رؤساء الدول ، إلى حضور جلسة من جلسات مجلس الشعب فى القاهرة ، وهناك سمع بأذنيه إعلان الرئيس أنور السادات عن استعداده لزيارة القدس المحتلة .

٣ . هذا ماكان من أمر الدول العربية الصديقة أما الأعداء الذين تقودهم الولايات المتحدة الأمريكية فيجدوا أن منظمة التحرير الفلسطينية تنطوى على عنصرين . فمن حيث هى ثورة شعبية مسلحة تملك المقدرة على الاستمرار فى القتال حتى النصر ، أى حتى تحرير فلسطين وتصفيّة المؤسسة الصهيونية المسماة إسرائيل . وإن من أهم العوامل المساعدة على هذا الانتصار قابليتها لاستمرار فى القتال بأشكال بالغة المرونة والتنوع لاتستطيع أن تتوفر لأية دولة بما فيها إسرائيل ، وإلى مدى زمنى مفتوح على وجه لاتستطيع أن تحتمله أية دولة بما فيها إسرائيل . وهى بهذا تمثل خطر داهما على المؤسسة الصهيونية . أما العنصر الثانى فى منظمة التحرير الفلسطينية فهو هويتها السياسية التى أصبحت عنصرا بالغ الأهمية منذ أن اعترف لها عربيا بأنها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . بهذه الصفة يمكن حملها على الاعتراف بإسرائيل . فتعاملت القوى المعادية مع منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لخطط ذى هدفين . أولها تصفيّتها كثورة لتأمين الوجود الصهيونى فى فلسطين ، والإبقاء عليها كمنظمة سياسية تمثل الشعب الفلسطينى لتقدم فى النهاية الاعتراف المطلوب بإسرائيل .

ولقد بدأ تنفيذ هذا المخطط في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ حينما اقتلعت قواعد الثورة من شرق الاردن وطوردت قواتها حتى لبنان ، وما ان استردت قوى الثورة انفاسها واستقرت في لبنان حتى بدأ القتال ضدها فيما تطور بعد إلى حرب أهلية صاحبها حرب الاغتيالات في قلب بيروت وفي الخارج .

وفي تلك الاثناء ذاتها أى بينما كان مخطط تصفية الثورة ينفذ بأساليب متصاعدة من القسوة والوحشية كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتقدم على طريق مرسوم ، وتحرز مكاسب سياسية ومعنوية ودعائية غير قابلة للإنكار . تقدمت أولا إلى موقع الاعتراف العربى الكامل بها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينى وأتيح لها أن تمارس سلطتها عليه أينما كان بمثل ما تمارس الحكومات من سلطة على رعايا الدولة فتفرض عليهم التجنيد وتجبى منهم الضرائب . وتقدمت فكسبت على المستوى الدولى اعترافا متناميا بها فاصبح لها في كثير من الدول « مكاتب » شبه دبلوماسية . وتقدمت فكسبت ما يكاد يكون اجماعا في الرأي العام العالمى على استحالة استقرار السلام في « الشرق الأوسط » في غيبة الشعب الفلسطينى الذى هو ممثله الشرعية والوحيدة . وتقدمت فكسبت مقعد المراقب في هيئة الأمم المتحدة وعومل رئيسها معاملة رؤساء الدول ... الخ .

٤ - هذا التزامن بين محاولة تصفية المنظمة كثورة ومحاولات تدعيمها كؤسسة سياسية لفتتنا الى ظاهرة « الرشوة » الكامنة في هذا التعامل المنافق ، ومدى المخاطر التى تنتظر المنظمة على تطوير تقدمها ، فكتبنا محذرين منذرين سلسلة من المقالات نشرت عام ١٩٧٥ تحت عنوان « التقدم على الطريق المسدود » جاء فيها :

« لقد فتحت الثورة الفلسطينية الطريق وتقدمت عليه وحققت مكاسب لا يمكن إنكارها ، وفرضت الثورة الفلسطينية على القوى المعادية أن تفسح لها الطريق فتقدمت عليه وحققت مكاسب لا يمكن إنكارها . يستويان في الحاضر . ولكن المستقبل مختلف . إن ذات القوى المعادية للأهداف الاستراتيجية للثورة قد أقامت في نهاية الطريق سدا معلوما ومعلنا اساسه الاعتراف الصريح أو الضمنى بإسرائيل ، أو ضمان أمن حدودها . أى تصفية

الثورة . إن الثورة الفلسطينية تتقدم ولكن على طريق مسدود . وغدا أو بعد غد ستصل خلال تقدمها إلى السد . ولن يقول أحد أنه قد فوجيء فإن كل شيء مفضوح . فما الذى ستفعله الثورة حينئذ ؟ ..

« .. إن كل القوى التى تراجعت أمام الثورة حتى الآن ستدير ظهرها إلى السد وتواجه الثورة من موقف عداء سافر . إن الذين مهدوا من قبل للتخلص من المسؤولية سيقفون بعيدا ويقولون للثورة قررى إنت مصيرك فإن الشعب الفلسطينى هو المسئول عن تقرير مصيره . والذين اعترفوا بالشعب الفلسطينى وبأن منظمة التحرير هى ممثله الشرعى والوحيد سيقولون لها قد أن الأوان لتعترى بالوجود الإسرائيلى . والذين استقبلوا قائد الثورة فى هيئة الأمم المتحدة وقدموا إلى الثورة مقعد المراقب سيطلبون من الثورة أن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة فلا تستولى على الأراضى بالقوة ولا تعتدى على دولة عضو فيها وتحترم قراراتها التى تعترف بالوجود الإسرائيلى . باختصار .. عند السد ، ستكون الثورة الفلسطينية مطالبة بالثمن من الأعداء والحلفاء والأصدقاء ، وعلى المستوى الرسمى والعربى والدولى . وفى مواجهة كل هؤلاء سيكون عليها أن تجيب على السؤال الصعب : ماذا تفعل ؟ .

٥ - نشر هذا التقرير يوم ٢ فبراير (شباط) عام ١٩٧٥ أى قبل اليوم بنحو سبع سنوات . وتلته مقالات تضع تحت تصرف الثورة الفلسطينية بدائل منهجية وفكرية واستراتيجية وتكتيكية وتنظيمية على مستويات علاقاتها الداخلية والعربية والدولية ، السلمية والمقاتلة ، بقصد تمكينها من اعداد نفسها ليوم تواجه فيه السد الذى يقطع عليها طريق التحرير ...

غير أنه فى المدة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ حلت بالعرب ، كل العرب ، أبشع هزيمة وأكثرها تدبيرا فى تاريخهم كله . أكثر بكثير من هزيمتهم أمام الصليبيين الذين اغتصبوا الأرض وأقاموا الممالك ثم انهزموا بعد قتال أستر نحو قرن . أكثر بكثير من هزائم ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ مجتمعة . تلك هزيمة العرب التى تحققت فى مصر تواريخ متتالية بدأت بإتفاقية فض الإشتباك الثانى فى أول سبتمبر ١٩٧٥ واتفاقيات كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر والاتفاقية المسماة إتفاقية السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ وبها تمت الهزيمة العربية المروعة

ياعتراف حكومة مصر بإسرائيل ومطالبتها العرب بأن يعترفوا بها .

واسمها هزيمة لكل العرب ، لأنه لا يوجد في الوطن العربي دولة أو نظام أو حزب أو جماعة أو منظمة لم تسهم إيجابيا أو سلبيا في تداعى الأحداث على الساحة العربية تداعيا أدى إلى اعتراف حكومة مصر بإسرائيل ومطالبتها العرب بأن يعترفوا بها . كلهم مذنبون بالاشتراك في طريق التعريض أو المساعدة أو الاتفاق ، بالفعل أو بالامتناع عن الفعل ، في الهزيمة التى وقعت بهم جميعا فى مصر العربية .

٦ - فى اتفاقيات كامب ديفيد وثيقة تحمل عنوان « إطار السلام فى الشرق الأوسط » تحت عنوان فرعى عن « المبادئ المرتبطة » . يجرى نص هذه المبادئ على الوجه الآتى :

« ١ - تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغى أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وبين كل جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

« ٢ - على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التى هى فى حالة سلام كل منها مع الأخرى . وعند هذا الحد ينبغى أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق هيئة الأمم . ويجب أن تشمل الخطوات التى تتخذ فى هذا الشأن :

« (أ) الاعتراف الكامل .

« (ب) إلغاء المقاطعة الاقتصادية .

« (ج) الضمان فى أن يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية واللجوء إلى القضاء .

وتشترط الوثيقة فى موضع آخر أن تبدى الدول العربية استعدادها للتفاوض مع إسرائيل للوصول إلى هذه المبادئ . أى ان حكومة مصر فى ذلك الوقت قد ارتضت لنفسها أن تشترط على الدول العربية أن تبادر بإعلان استعدادها للتفاوض مع إسرائيل على أساس أنها ستقبل الاعتراف الكامل بها ... بعد هذا أصبحت الدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل خطأ رئيسيا فى السياسة العربية والدولية لحكومة مصر ، تضع وراءها كل ثقلها وتدافع

عن الاعتراف بإسرائيل على كل المنابر الداخلية والعربية والدولية . ورفض العرب كل العرب هذه الدعوة فكانت القضية والعزلة والانعزال .

٧ - من حسن الحظ أو من سوءه ، تتوقف النتيجة على مايجرى في المستقبل ، أن اتفاقيات كامب ديفيد تجاهلت تماما منظمة التحرير الفلسطينية من حيث هي ثورة ومن حيث هي منظمة سياسية تمثل الشعب الفلسطيني « لا » لم تتجاهلها فقط بل استبعدتها أيضا .

تنص اتفاقيات كامب ديفيد تحت عنوان « إطار السلام والشرق الأوسط » على أنه :

« ١ - ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها » على مراحل تنتهي بإقامة « سلطة حكم ذاتي - مجلس إداري - في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن » بعدها تبدأ فترة انتقالية مدتها خمس سنوات في نهاية الخمس سنوات تجرى « المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها » وإبرام معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل » وتقول الوثيقة :

ستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى وضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروطة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة . ماذا كانوا يعنون بالشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ومتطلباتهم العادلة ؟ لم يترك الصهاينة والأمريكيون فرصة لأحد ليفسر هذه الكلمات كما يريد . فأضافت الوثيقة :

بهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم لأن (١) ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة سيشاركون في المفاوضات مع مصر وإسرائيل والأردن على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . ولأن (٢) ما يتفقون عليه سيعرض على التصويت من جانب المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة . ولأنه (٣) ستتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم

تنفيذا لاتفاق الحكم الذاتي . ولأنهم (١) سيشارك ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة في المفاوضات بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

وحتى لا يشور أى لبس فيما تعنيه إتفاقيات كامب ديفيد بالشعب الفلسطيني وما تعنيه بحقوقه المشروعه ، نصت الوثيقة على أنه في خلال فترة الانتقال :

« يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة لتكون صلاحياتها الموافقة بالإجماع على السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزيق » .

وهكذا استبعدت إتفاقيات كامب ديفيد من دلالة الشعب الفلسطيني الذين تركوا فلسطين قبل ١٩٦٧ كافة . والذين تركوها بعد ١٩٦٧ ولكن لم يطردوا . والذين طردوا بعد ١٩٦٧ وترى إسرائيل أن عودتهم تسبب الاضطراب . وانحصر الأمر في الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وغزة .

ولقطع سبل التأويل والتفسير نهائيا على ماتعنيه كلمة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروطة ، ألحقت باتفاقيات كامب ديفيد وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها رسالة موجهة من مناحم بيغن إلى جيمى كارتر رد عليها الرئيس الأمريكى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ برسالة تقول :

« احيطكم علما بأنكم ابلغتمونى بما يلى : (أ) أنكم ستفسرون وتفهمون عبارة « الفلسطينون » أو « الشعب الفلسطيني » الواردة وكل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعنى « عرب فلسطينون » .. (ب) أن الحكومة الإسرائيلية تفهم وتفسر تعبير « الضفة الغربية » فى أى فقرة ترد فيها فى وثيقة إطار التسوية على أنه يعنى يهودا والسامرة » ..

٨ - كل شئ يقترب من النهاية . حكومة مصر اعترفت بإسرائيل وحملت مسئولية الدعوة إلى الاعتراف بها . والقطيعة الحتمية بين مصر وأمتها العربية كفيله بأنها تكشف عجز الدول العربية فى غيبة مصر . عجزها حتى عن الدفاع عن إمنها الداخلى أو الخارجى . بقيت الثورة الفلسطينية.

إذا كانت اتفاقيات كامب ديفيد قد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت الدول العربية لبنان والأردن وسوريا لاعتراف ، فإن اعتراف تلك الدول لن ينهى الثورة لأنه ليس حجة عليها ولا هو ملزم بها . لابد إذن من اقناع منظمة التحرير الفلسطينية ، بأشد وسائل الإقناع وحشية بالتخلص من هويتها الثورية وقبول الاعتراف بإسرائيل . وحبذا لو أدت تلك الوسائل ذاتها - توفيراً للتكلفة - إلى حمل لبنان ، المشار إليها في إتفاقيات كامب ديفيد على الاعتراف بإسرائيل . حينئذ يمكن دعوة الأردن لتلعب دور المفاوض المشار إليه في كامب ديفيد . أما سوريا فسيأتى دورها حين تجد نفسها وحيدة عاجزة . وحيدة وعاجزة عن تغير الاتجاه العربى إلى الإعراف . إننّ هذا يقتضى أن يكون الاتجاه قويا إلى درجة تجبر سوريا أيضا . ويمكن ذلك باتفاق جماعى أوشبه جماعى من الدول العربية على الاعتراف بإسرائيل ولو اعترافا ضمنيا . الخطوة الأولى مؤتمر عمان حيث يتم الاتفاق على اختيار الحل السلمى والتنازل عن الخيار العسكرى . الخطوة الثانية مبادرة الملك فهد التى تتضمن استعداداً خجولا لاعتراف الضمنى بإسرائيل . الخطوة الأخيرة فى مؤتمر فاس حيث يتم الاتفاق الصريح على الاعتراف الضمنى بإسرائيل .

إلى أن يتم هذا تغزو إسرائيل لبنان بقوة عسكرية معدة لتعرية سوريا فيما لو حاولت التصدى لها . وتحاصر إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية فى غرب بيروت وتظل تدك المدينة بكل أنواع الأسلحة مؤجلة اقتحامها من اسبوع إلى اسبوع . هناك كان السد الذى أقيم على طريق الثورة الفلسطينية ولقد كان سدا ماديا أحاط بها من البر والبحر والجو . وحينما ارتبطت الثورة بالسد تلفتت حولها فوجدت أن كل الأصدقاء والحلفاء والاعداء على المستوى العربى والدولى ينتظرون منها الجواب على السؤال الصعب : ماذا تفعل ؟ ولا يفعلون شيئا . وذهب إليها عملاء الولايات المتحدة يطلبون منها الاعتراف بإسرائيل فاعطاهم أبو عمار قصاصة ورق ذات صيغة غامضة ، يحاول فيها أن يوهم الجميع بأنه على استعداد ليعطى ما يعرف تماما أنه مطلوب منه : الاعتراف . وحالت بطولة مقاتلى الثورة وحلفائها من القوى الوطنية اللبنانية والعربية والإسلامية دون إمكان عقد الصفقة خلال الحصار فاكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بتجريد

مقاتلى الثورة من أسلحتهم وتوزيعهم فى عدة دول عربية فى مخيمات أخرى من الاسلاك الشائكة أسموها معسكرات . ثم جاء دور منظمة التحرير الفلسطينية المطلوب استمرار وجودها إلى أن تعترف ، فأتى لها أن تقفز من فوق السد وتخرج من بيروت فى حماية الأساطيل والقوات العسكرية الأمريكية وحلفائها .

٩ - هنا انتهى دور الأدوات والعملاء والتابعين فتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مركز قيادتها الذى مارست منه حقيقة التخطيط لكن ما حدث ، وتوفير وسائل تنفيذه ، تقدمت علنا لتطلب بنفسها ، لأول مرة فى تاريخ الصراع ، أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل . قدرت الولايات المتحدة أن ما حدث فى بيروت وصابرا وشاتيلا وما حدث من قبله كفىل يان يقنع منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل فطلبتة فيما عرف بمبادرة ريجان ... وبدأت إجراءات تلقى الاعتراف عن طريق الصيغة التى تم الاتفاق عليها فى كامب ديفيد ، يتولى الأردن التفاوض والصلح والاعتراف بإسرائيل على وجه يلزم الشعب الفلسطينى إذ ما دخل الشعب الفلسطينى فى دولته . وما يزال العرض مستمرا .

فتطوف بالعالم اليوم دعوة موجهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية تحرضها على الاعتراف بإسرائيل اعترافا مبادرا أو متزامنا . وتصاغ الدعوة صيغة مستعجلة ومتوترة فى مصر العربية بالذات .

ما هو هذا الاعتراف ولماذا يدعون إليه بمثل هذه الحرارة ولماذا يوجهونه إلى منظمة التحرير الفلسطينية وما هى الآثار التى يمكن أن تترتب عليه ؟ ماهيه الاعتراف :

١٠ - الاعتراف كلمة مضللة لأنها بذاتها ناقصة الدلالة ولا تكمل دلالتها إلى بنسبتها إلى موضوع . فهى بذاتها تعنى - لغويا - الإقرار على النفس . أما مضمون الإقرار فينتظر تكمله تفصح عنه . وهكذا تؤدى كلمة الاعتراف وظيفة مباحه لأى مضمون . فالاعتراف قد ينصب على الشئ وقد ينصب على نقيضه . من هنا يصبح من المجال الموثوق لمعرفة الدلالة الكاملة

للاعتراف في مضمونه . وكلما كان المضمون واضح الدلالة كان الاعتراف واضح الدلالة . مثلاً ، الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين جملة تبقى غير ذات دلالة إلى أن نعرف من صاحبها ماذا يعنيه على وجه التحديد بالحقوق ، وبالمشروعة وبالشعب ، وبفلسطين . ثم ان كلمة الاعتراف تضللك من ناحية أخرى حتى لو أنصبت على مضمون محدد . ذلك لأنها اقرار على النفس بوجود المضمون ولكنها لا تتضمن تحديدا لموقف صاحبها من المضمون الذي اقربه ، فالاعتراف بوجود إسرائيل كاعتراف بالأمر الواقع لايعنى موقفا محددًا منها رافضا أو قابلا . فمثلا لا يوجد عربى واحد أو حتى غير عربى ينكر أن إسرائيل موجودة . وهل كانت منظمة التحرير الفلسطينية تقاتل مطاحن الهواء أم كانت تعاني وجودا صهيونيا على أرض فلسطين اسمه إسرائيل . كذلك لم تكن الدول العربية تحارب عدوا موهوما كما تفعل الجيوش والمناورات العسكرية بل كانت تحارب وجودا عسكريا شيطا هزمها أكثر من مره . ولم تكن الأجيال العربية المتعاقبة تعاني من كابوس ثقيل يتلاشى بمجرد اليقظة بل كان القتال العربى كله ، على مدى أجياله المتعاقبة يدفع عدوانا متجسداً في مؤسسة صهيونية يقال لها إسرائيل .

هذا بالإضافة إلى ان إسرائيل نفسها لم تترك فرصة واحدة دون أن تنتهزها لتذكير كل عربى بوجودها ولو بأكثر الوسائل قسوة ووحشية .

نحن جميعا ، إذن ، نعترف بإسرائيل بمعنى إننا لا نذكر وجودها ، فما هو الاعتراف الذى يدعوننا إليه . لابد أن يكون اعترافا بمضمون مختلف عن وجود إسرائيل .

إنه الاعتراف « بدولة » إسرائيل وهو امر مختلف تماما عن الاعتراف « بوجود » إسرائيل . ذكر بهذه التفرقة رئيس مجلس الدولة الصينى فيما نشرته الصحف يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٢ حينما قال فى المؤتمر الصحفى المشترك مع رئيس جمهورية مصر العربية أن مسألة وجود دولة شىء والاعتراف بهذه الدولة شىء آخر ويخضع لتقديرات أخرى ، ليست هذه حكمة صينية ولكنها بدهية دولية .

١١ - ذلك لأن الاعتراف الذى يعرفه العالم مصطلح من مصطلحات

القانون الدولي العام . ذلك القانون الذي ينظم العلاقات فيما بين الدول كاملة السيادة . ومن هنا نعرف الشرط الأول للاعتراف وهو أن يكون صادرا من دولة ومنصبا على دولة . أى أنه يصدر من وينصب على ما يسمونه أشخاص القانون الدولي وهى الدول . والدولة كما هو معروف لا تقوم إلا بقيام عناصرها الثلاثة : إقليم معين وشعب معين وسلطة تمثل سيادة الشعب على الإقليم ، الشرط الثانى إلا يكون وليد إكراه كما حدث عام ١٩١٨ حينما أكره الحلفاء المانيا على الاعتراف بتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا لأن الإكراه يبطل الإرادة ، والخضوع له يمس السيادة . الشرط الثالث إلا يكون مشروطا بمعنى أن ينصب الاعتراف على الدولة المعترف بها كما هى شعبا وإقليما وسيادة ، فإن جاء مشروطا لا يعد اعترافا وإن اعتبر وعدا بالاعتراف إلى أن تتحقق شروطه . وهذا يعنى تماما . فى القانون الدولي . أن ينصب الاعتراف على الدولة المعترف بها كما تدعى هى لنفسها شعبا أو اقليما أو سيادة .

إذا صدر هذا الاعتراف يرتب عليه القانون الدولي آثارا ملزمة لمن صدر منه الاعتراف ، ذلك لأن الاعتراف لا يلزم الدولة المعترف بها بشيء خاص فى مواجهة من اعترف . أهم هذه الآثار شرعية الدولة المعترف بها فى مواجهة الدولة المعترفه بحيث لا يجوز للأخيره أن تنازعها أو أن تنكر عليها سيادة شعبها على إقليمها واستقلاله بهذه السيادة وحقه فى ممارستها بالطريقة التى يراها بدون تدخل من خارجه . إن الإيعتراف إقرار على الدولة المعترفه نفسها بأن الدولة المعترف بها « دولة » بكل ما تعنيه كلمة الدولة فى القانون الدولي من عناصر التكوين وشرعية الوجود . وهو إقرار نهائى . لايعنى هذا أنه غير قابل للسحب ، ولكن يعنى أن سحبه قد تعتبره الدولة عملا عدوانيا من حقها أن تدفعه بالقوة المشروعة دوليا ، ولكنه على أى حال لاينتقص من شرعيتها التى تم الاعتراف بها .

وأخيرا فإن الاعتراف لايلزم إلا من صدر منه وليس له أية حجيه فى مواجهة الدول التى لم تعترف اى أنه علاقة ثنائية ، وإن كان يمكن أن يكون علاقة جماعية حين تعترف مجموعة من الدول معا بدولة أخرى . أو تعترف دولة واحدة بمجموعة من الدول . ولكنها فى هذه الصورة الجماعية يبقى ذا

حجة بين أطرافه المتعددين ولا يحتاج به على من لم يشترك معهم في الاعتراف .

هذا هو الاعتراف الذى يدعون منظمة التحرير الفلسطينية إلى إصداره اقرارا على نفسها بشرعية إسرائيل ، وتطوف دعوته اليوم أرجاء الدنيا . فهل هو ممكن أم هو مستحيل ؟

الاعتراف المستحيل :

١٢ - فى هذا الموضوع من حديثنا نريد أن نثبت أن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل هى دعوة إلى المستحيل . ليس المستحيل ماديا ، أى إستحاله أن يصدر اعتراف من المنظمة بإسرائيل ، ولكن المستحيل قانونيا . بمعنى أن القانون الدولى لا يطلب ولا يعتد ولا يرتب أثرا على أى اعتراف بإسرائيل يصدر من منظمة التحرير الفلسطينية .

والأمر واضح .

إذا كان أول شروط الاعتراف أن يصدر من دولة كاملة السيادة ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية ليست حكومة فى دولة فلسطينية لأن الدولة الفلسطينية مفتقدة ، فلسطين الاقليم تحتله الصهيونية وتقيم عليه مؤسسة تسميها إسرائيل . والشعب الفلسطينى بعضه لا يقيم على اقليمه والبعض الآخر يقيم على الاقليم المحتل تحت سلطة الصهاينة . ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تمارس أية سلطة تشريعية او تنفيذية او قضائية أو إدارية فى فلسطين المحتلة لا باسمها ولا باسم الشعب الفلسطينى . إذاً ، فالشخص الدولى الفلسطينى ، أى الدولة الفلسطينية . التى يمكن إن تطالب بالاعتراف ، ويمكن إن يعتد بالاعتراف الصادر منها ، ويمكن أن يرتب القانون الدولى على اعترافها أثارا ، غير موجودة . وبالتالي يتخلف أول شروط الاعتراف . ثم أن الاعتراف الذى يصدر من منظمة التحرير الفلسطينية لا ينشئ الدولة الفلسطينية ولا يقررها ، إذ أن الاعتراف قد ينشئ أو يقرر الدولة المعترف بها ، على خلاف بين مدارس فقه القانون

الدوى حول ما إذا كان الاعتراف منشأ أو مقررا ، ولكنه بالإجماع لا ينشئ
للمعترف دولة ولا يقر للمعترف بدولة . وستبقى دولة فلسطين مفتقدة
سواء أعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل أم لم تعترف ،

ولما كانت الآثار التى تترتب على الاعتراف هى نشوء علاقات بين
الدولتين المعترف والمعترف بها ، فإن هذه الآثار لن تتحقق لأن الطرف
الفلسطينى غير قائم ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فإن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعى ووحيد
للشعب الفلسطينى فيما عهد به الشعب الفلسطينى إليها من مهام . وقد كانت
وما تزال قيادة الشعب لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيونى واسترداد
الأرض المغتصبة إلى شعبها . فى حدود هذا التفويض يصح القول بأن
منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب
الفلسطينى . ويعتد بما يصدر عنها من أعمال أو تصرفات أو اتفاقيات .
ويبطل بطلانا مطلقا كل عمل أو تصرف أو اتفاق يتعلق بواقع أو مستقبل
حركة تحرير فلسطين يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية أو لا توافق
عليه مادام داخلا فى نطاق تمثيلها للشعب الفلسطينى .

أما ما يتجاوز حدود التفويض أو يناقض مضمونه فلا صفة لمنظمة
التحرير الفلسطينية فى إجراءاته أو الموافقة عليه .. وإن أجرته أو وافقت
عليه فإنها لا تمثل فيه الشعب الفلسطينى على أى وجه ثم ينظر فيه
تفويضها فإن كان لايمس سيادة الشعب الفلسطينى على وطنه فلسطين ، تلك
السيادة التى يمثل استردادها جوهر معركة التحرير ، فإنه يحق للشعب
الفلسطينى أن يجيز ما أجرت المنظمة أو وافقت عليه باسمه . أما إذا كان
التجاوز تخليا عن مهمة التحرير أو تنازلا أو تصالحا أو تفريقا أو
استلاما أو تسليما ينتقص من سيادة الشعب الفلسطينى على أرضه فإن
منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل فيه الشعب الفلسطينى على أى وجه
بل تخون به الأمانة التى أوكلت إليها . والخيانة غير مشروعة فلا تحدث أثرا
فى حق الأصيل . وفى كل الحالات لا تملك منظمة التحرير الفلسطينية أكثر
ما يملك الشعب الفلسطينى كما أن الوكيل لا يملك أكثر مما يملك الأصيل
مستحيل إذا على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بإسرائيل لأنها غير

مفوضة في الاعتراف ولأن الاعتراف تنازل عن هدف التحرير ، ولأنها لا تملك أكثر مما يملك الشعب الفلسطيني الذي لا يستطيع بذاته أن يعترف بدولة طالما افتقد هو ذاته دولته .

مرة أخرى نقول أننا نعني بالاستحالة الاستحالة القانونية ، أى أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية ليس مطلوباً وأن صدر فإن القانون الدولي لا يعتد به ولا يرتب عليه أثراً . وإن كان صدوره ستترتب عليه آثار أخرى لأنه حينئذ لا يكون اعترافاً ولكن شيئاً آخر يختفى وراء كلمة الاعتراف كما سنرى .

١٣ - حديثنا هذا عن شروط وأحكام الاعتراف والقانون الدولي موجه إلى الذين يعترفون بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني . أما الذين ينكرون شرعية وجودها كمنظمة تحرير ويعتبرونها منظمة إرهابية . أو الذين لا ينكرون وجودها ولكن يكون شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني ، أو الذين يستبعدونها ويستبعدون الشعب الفلسطيني جملة من أن يكون صاحب قضية ، ويفضلون التعامل مع « سكان الضفة وغزة » كما يقولون أو « يهودا والسامرة » كما يقول الصهاينة ، فهؤلاء جميعاً محرومون من أى حق قانون أو سياسى أو اخلاقى فى مخاطبة منظمة التحرير الفلسطينية أو دعوتها إلى الاعتراف أو عدم الاعتراف .

على رأس الذين ينكرون شرعية وجودها كمنظمة تحرير ويعتبرونها منظمة إرهابية الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الذين لا ينكرون وجودها ولكن ينكرون شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني بعض الدول الكبرى فى أوربا الغربية . وعلى رأس الذين يستبعدونها الذين ابرموا إتفاقيات كامب ديفيد والتزموا بها والذين وافقوا عليها وأيدوا ابرامها .

ليس لأى من هؤلاء أن يدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل قبل أن يصحح هو موقفه فيعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، فإن فعل فإن ألف علامة استفهام تقوم أمام دعوته متسائلة عن البواعث التى تحمله على أن يطلب من منظمة لا يعترف بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني أن تعترف بشرعية المؤسسة الصهيونية . إنه تناقض لا بد من حله لمن يريد بدعوته أن يكون طرفاً فى الحوار ولمن يريد لدعوته أن تكون محل حوار .

ونحن لانستطيع أن نخفى أننا نكتب هذا وفي ذهننا مثل صارخ للتناقض من موقف حكومة مصر العربية . فلسنا نفعل عما نتمنى أن يكون دلالة إيجابية للدعوة المتكررة ، الحارة ، المتوترة في بعض الأوقات التي تصدر من القاهرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بقصد إقناعها بجدوى الاعتراف المبكر أو المتزامن بإسرائيل . ولقد عرفنا من قبل أن حكومة مصر العربية أبرمت إتفاقيات كامب ديفيد واعترفت بإسرائيل ووجهت الدعوة بالاعتراف إلى ثلاث دول عربية حصرا في صلب الإتفاقيات ذاتها هي : الأردن ولبنان وسوريا ، ثم أنها استبعدت الشعب الفلسطيني - غير سكان الضفة الغربية وغزة - واستبعدت منظمة التحرير الفلسطينية من أى دور تمثيلي أو تفاوضي أو تقريرى له علاقة بقضية فلسطين . إنطلاقا من إتفاقيات كامب ديفيد التي لاتزال تقيد إرادة الحكومة المصرية نعتقد . أو نحب أن نعتقد ، أن مخاطبة حكومة مصر منظمة التحرير الفلسطينية ولو لدعوتها إلى الاعتراف بإسرائيل هي خطوة منطلقة من أسر هذه الإتفاقيات المشثومة . إنها عودة إلى الاعتراف ولو ضمنيا - بأن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني تملك صلاحية التعبير عنه ولو كان التعبير اعترافا . لوصح ما نحب أن نعتقد فإنه خطوة إيجابية محدودة في قضية محدودة في زمن محدود ولكنها خطوة على أى حال إلى المواقع العربية التي حرمتها إتفاقيات كامب ديفيد ، ان هذا قد يؤكد أمل الذين يرون ويعملون على الخروج بمصر نهائيا من أسر تلك الإتفاقيات التي فرضت على الشعب العربى في مصر فرضا . ولكنه قد يؤكد النقيض تماما قد يؤكد أمل الذين يرون ويعملون على استغلال ثقل تأثير مصر والوطن العربى لجذب مزيد من العرب إلى دائرة الالتزام بإتفاقيات كامب ديفيد حتى من استبعدوا بها وحردوا من هويتهم الفلسطينية .

التناقض أوضح ما يحتاج إلى ايضاح . ولم لم تكن على الحياد لامن قضية فلسطين ، ولا من الواقع في مصر العربية . فإننا ندعو مصر العربية إلى أن تحل هذا التناقض حتى لا تكون الدعوة التي تصدر منها محل شك وريبه . وحلها الجذرى هو الخروج النهائى من أسر إتفاقيات كامب ديفيد وإتفاقية ٢٦ مارس ١٩٧٩ والعودة إلى مركز قيادتها العربى في معارك التحرير من الغزو الصهيونى ، انه مركز ما يزال شاغرا ينتظرها . فإن كانت حكومتها

لا تمنح الآن ، فلتكف من الآن ، وإلى أن تستطيع ، عن التدخل في القضية الفلسطينية بتوجيه دعوة إلى الاعتراف بإسرائيل ، كما كفت عن الاستمرار في الاعتراف في مهزلة التفاوض مع إسرائيل حول ما أسموه الحكم الذاتي لشعب فلسطين في غيبة الشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين .

١٤ - على أي حال فإن الآف علامات الاستفهام تتزاحم لتأخذ أماكنها المشروعة أمام كل دعوة موجهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بإسرائيل . ذلك لأننا لانشك لحظة في أن كل الذين يدعونها إلى هذا الاعتراف يعرفون معرفة اليقين أن الاعتراف بمفهومه القانوني والدولي غير مطلوب منها ولا يعتد به أن صدر ولا يحدث أثرا . وبالتالي فإننا على يقين من أنهم جميعا يستعملون كلمة « الاعتراف » ويريدون به أن يحقق أثارا أخرى غير تلك الآثار التي نظمها القانون الدولي . أي أنه لابد أن يكون ثمة معنى آخر وأثارا أخرى للاعتراف الذي يدعون إليه . وربما تتعدد المعاني وتتنوع الآثار من داع إلى آخر . ولقد قلنا من قبل أن كلمة الاعتراف مضللة فليس من المستبعد أن تضلل صاحبها . لهذا علينا أن نكون مستعدين لاكتشاف اختلاف المواقع التي تصدر منها الدعوة إلى الاعتراف وأن نبحث عما وراءها في كل موقع على حدة . فقد نجد صادرة من موقع عداء ، أو من موقع رجاء ، أو حتى من موقع رياء .

وحين تكون الدعوة صادرة من موقع عربي ، دولة أو حزب أو منظمة أو فرد ، فمن الفطنة أن تكون محل بحث قبل أن تكون موضع محاكمة . فلعل كثيرا من العرب يدعون منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل من موقع الرجاء . حينئذ علينا أن نعرف ما الذي يرجونه من وراء هذه الدعوة ؟ وهل يرجونه لأنفسهم أو لغيرهم أم للشعب العربي الفلسطيني . أو على الأصح ما الذي يرجوه كل واحد على حده ، ومن المفيد جدا لقضية تحرير فلسطين أن يكشف كل عربي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية عن حقيقة ما يرجوه من وراء الاعتراف ، بدون خجل وبدون احتيال وبدون « فهلوة » أيضا ، ومن الفهلوة التي تحتقر العقل العربي الدعوة إلى أن يكون الاعتراف ضمنيا وليس صريحا كما جاء في بعض المبادرات كما يسمونها . لأنه لا فارق في الشروط ولا في الآثار بين الاعتراف الضمني والاعتراف الصريح في حكم القانون الدولي وإنما الفارق في صيغة التعبير عن إرادة الاعتراف .

هذا يعنى أننا نكون مطالبين بافتراض حسن النية . والواقع أننا فى بعض الحالات نكاد نكون مكرهين على افتراض حسن النية حفاظا على وحدة الثورة الفلسطينية . فعندما تصدر قيادة إحدى فصائل الثورة الفلسطينية الممثلة فى اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التى يحتل قائدها مركزا فى اللجنة التنفيذية ، تصدر بيانا صارخا تقبل فيه الاعتراف بإسرائيل وتدعو إليه رفاق السلاح تحتاج إلى أكبر قدر من شجاعة الصبر لنتذكر إنه لم يأت بعد الوقت الملائم لحديث عن الثورة من الداخل . وأن المرحلة الراهنة هى مرحلة التثبيت بمواقف الدفاع عن الثورة ككل ضد ما يأتى من خارجها لينال منها أو يحبط أهدافها التى التزمت أمام الشعب العربى الفلسطينى بتحقيقها فأسلمها من أجل التحرير قيادة ، وقدم دماءه الغالية ثمنا لم يقبض مقابلته بعد . أما حين يأتى الوقت الملائم فسيكون لكل حدث حديث .

١٥ - إذا افترضنا حسن النية راضين أو كارهين فإن الذى يغلب على الظن أن يكون الباعث على الدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل تقييم الاعتراف بأنه خطوة تكتيكية ومرحلية تقتضيها الظروف العربية أو الدولية الراهنة ، ولا تضر بهدف تحرير فلسطين الاستراتيجى ، إذا صح هذا التقييم فإن المثالين الفاشلين وحدهم هم الذين يحرمون الثورة من المقدرة على اتخاذ المواقف التكتيكية التى تفرضها ظروف المرحلة مادامت لا تتناقض ولا تضر بالهدف الاستراتيجى للثورة . هم الذين ينكرون على الثورة حقها « المطلق » وأن تستفيد فى تحديد خطواتها التكتيكية بالمقولة العلمية : أن أول شروط المقدرة على تغير الواقع هو التعامل معه كما هو . وبالمقولة العلمية بأنه لا يجوز التعامل مع الواقع الجزئى وعزله عن الواقع الكلى . وبالمقولة العلمية بأن الواقع متحرك أبدا متأثر بغيره مؤثر فيه أبدا متغير أبدا وبالمقولة الحكيمة بأن السياسة هى فن تحقيق الممكن فى زمانه ومكانه .. الخ . كل هذا مسلم .

ولكن كيف يمكن التأكد من أن « الاعتراف » التكتيكي لن يضر الهدف الاستراتيجى ؟

بمعرفة ماهو الهدف الاستراتيجى للثورة الفلسطينية . اليس كذلك ؟ ...بلى .

المبدأ والاستراتيجية والتكتيك

١٦ - ليس لهذه الكلمات المهيبة : المبدأ والاستراتيجية والتكتيك أى معنى إلا إذا كانت منسوبة إلى واقع معين ، ومن حسن الحظ أن الواقع المعين فى خصوصية فلسطين ليس محل خلاف بين العرب . فلسطين أرض مفتصة من الشعب العربى . فلسطين ليست محتلة أرضا وبشرا كما كان الوضع قبل عام ١٩٤٨ ، بل فلسطين الأرض اغتصبت واخليت من الشعب العربى إلا قليل واستوطنها الصهاينة الفاصبون وأقاموا عليها دولة أسموها إسرائيل .. إن واقعها قريب الشبه بالواقع الاستراالى والأمريكى بعد إبادة البشر إلا قليل وأقامة مجتمعات ودول من المهاجرين عليها . ينحصر الفرق فى أن الشعب العربى لم يبد ولكنه يحيط بأرضه المفتصة أحاطة كثيفة يريد استردادها ..

هذا هو الواقع من وجهة نظر عربية ولا تختلف الرؤية الصهيونية لهذا الوقع عن الرؤية العربية الا فى التقييم . فلسطين أرض اغتصبها العرب من الشعب اليهودى منذ الفتح الإسلامى . فلسطين لم تكن محتلة أرضا وبشرا قبل ١٩٤٨ ، بل فلسطين أرض اغتصبت منذ أربعة عشر قرنا واخليت من الشعب اليهودى إلا قليل واستوطنها العرب الفاصبون وضموها إلى دولة أسموها دولة الخلافة سامتها للانجليز . إن واقعها كان قريب الشبه بالواقع الاستراالى والأمريكى بعد إبادة البشر وإقامة مجتمعات ودول من المهاجرين إليها . ينحصر الفرق فى أن الشعب اليهودى لم يبد ولكنه تشتت فى أقطار الأرض إلى أن قادته الحركة الصهيونية إلى فلسطين لاستردادها خالية من البشر فاستردها وأقام دولته عليها . وأسمها إسرائيل .

لا خلاف إذن أن الصراع العربى الصهيونى يدور حول أرض فلسطين لمن تكون . طبيعى أن واقعا متجدداً أضيف إلى هذا الواقع غير المختلف عليه نتيجة الصراع ذاته . فانتصار الصهيونية وإخلاء الأرض أسفر عن طرد أغلبية الشعب العربى من فلسطين فأقاموا حيث أقاموا وقيمون خارجها وشكلوا بذلك واقعا إنسانيا واقتصاديا واجتماعيا مضافا إلى الواقع الأصيل .

وانتصار الصهاينة في إقامة دولة أسفر عن اعتراف كثير من الدول بها وعقد تحالفات مع دول كبرى وغير كبرى تساندها كل بما تستطيع . وانتصار الصهيونية عسكريا عام ١٩٥٦ أسفر عن احتلال سيناء . وانتصار العرب سياسيا عام ١٩٥٦ أسفر عن استعادة سيناء وفقد المياه الإقليمية في خليج العقبة . وانتصار الصهيونية في عام ١٩٦٧ أسفر عن اكمال اغتصاب فلسطين (الضفة وغزة) واغتصاب المرتفعات السورية (الجولان) واحتلال سيناء وانتصار العرب في ١٩٧٣ أسفر عن استرداد سيناء ماعدا طابا أرضا والانتقاص من السيادة العربية عليها واعتراف حكومة مصر بإسرائيل . وهزيمة العرب عام ١٩٨٢ أسفرت عن أحتلال جنوب لبنان الخ .

كل هذا حدث وغيره كثير من الأحداث والمتغيرات العسكرية والسياسية والفكرية التي تراكمت على المستويات الفردية والجماعية والدولية ، فلسطينا وعربيا ودولياً .. نتيجة تطورات الصراع وتطورات - الظروف التي يدور فيها على مدى ما يقرب من نصف قرن .

والمطلوب أن نعرف ماهو استراتيجى وما هو تكتيكى من بين هذا الركام .

١٧ - المبدأ أو (النظرية) التي ينطلق منها الصراع هو الذى يحدد الهدف الاستراتيجى . تعنى الهدف النهائى للصراع . ويتحدد المبدأ ذاته بالواقع الذى يدور حوله الصراع كما هو . وقد عرفنا أن الواقع الذى يدور حوله الصراع كما هو لاختلاف عليه بين طرفى الصراع : أرض فلسطين لمن تكون ، للعرب أم للصهاينة ؟ الذين يجيبون أو الذين أجابوا على هذا السؤال المبدئى بأن أرض فلسطين للصهاينة يخرجون من حلبة الصراع أو الحوار بدون حاجة إلى حديث عن الاستراتيجية أو التكتيك أو يدخلون حلبته ليقوموا بمهمات وأدوار تكتيكية في خدمة الاستراتيجية والصهيونية . هذا بصرف النظر عن اجناسهم أو أديانهم وحتى لو كانوا عربا . أما الذين يجيبون أو الذين أجابوا بأن أرض فلسطين للعرب فأنهم يخرجون من الصراع أو الحوار بدون حاجة من الحديث عن الاستراتيجية أو التكتيك أو يدخلون حلبة فيكون من حقهم المشاركة في الحوار حول الهدف الاستراتيجى للنضال العربى وعلاقة الاعتراف التكتيكى بهذا الهدف .

نريد أن نقول بأكبر قدر من الوضوح أن معرفة ما اذا كان الاعتراف بإسرائيل خطوة تكتيكية لا تضر بالهدف الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تتم إلا في نطاق مبدأ ، أو نظرية ، أن أرض فلسطين من حق الشعب العربي .

لماذا نقول هذا ونركز عليه ؟ لأن مع تراكم المتغيرات التي تحولت إلى واقع خلال الصراع العربي الصهيوني تحولت كثير من الأهداف التكتيكية بالنسبة إلى هدف تحرير فلسطين إلى أهداف استراتيجية بالنسبة إلى أصحابها . تحرير جنوب لبنان مثلاً هدف استراتيجي بالنسبة إلى الكتائبين وهو هدف تكتيكي بالنسبة إلى تحرير فلسطين . تحرير المرتفعات السورية وسيناء هدفان استراتيجيان بالنسبة إلى الإقليميين السوريين والمصريين وهدفان تكتيكيان بالنسبة إلى هدف تحرير فلسطين . كذلك استرداد غزة والضفة الغربية هدف استراتيجي بالنسبة إلى الإقليميين الأردنيين ولكنه هدف تكتيكي بالنسبة إلى هدف استرداد فلسطين للشعب العربي الذي قامت الثورة الفلسطينية من أجله .

ولعله مما يوضح هذا الموقف « حركة تحرير فلسطين » (فتح) التي تعتبر القوة القائدة الرئيسية في منطقة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً . هذه المنظمة أنشئت ثم بدأت نشاطها الثوري في أول يناير ١٩٦٥ . في ذلك الوقت لم يكن قد تم احتلال جنوب لبنان أو المرتفعات السورية أو الضفة الغربية أو غزة أو سيناء . نشأت وبدأت الثورة من أجل هدف استراتيجي محدد : استرداد أرض فلسطين التي أغتصبت عام ١٩٤٨ . على مدى الصراع وساحته تراجعت قواتها الرئيسية ومركز قيادتها من الضفة وغزة إلى الأردن بعد ١٩٦٧ ثم من الأردن إلى لبنان بعد ١٩٧٠ ، من لبنان إلى حيث هي الآن عام ١٩٨٢ . كل هذه التراجعات بالنسبة إلى هدفها الاستراتيجي تراجعات تكتيكية لأنه لم يحدث أبداً أن استردت فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ثم عادت فسلمتها إلى الصهاينة ليعيدوا بناء دولة إسرائيل عليها ، كما لم يحدث أن كفت عن النضال منتصره أو منهزمة متقدمة أو متراجعاً منذ ١٩٦٥ . وينطبق هذا بشكل عام على منظمة التحرير الفلسطينية . كان ، وما يزال هدفها الاستراتيجي استرداد كامل أرض فلسطين .

والمفروض ، ولو من قبيل الأمانة مع النفس أن الذين يوجهون إلى منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل « معتقدين » أن الاعتراف خطوة تكتيكية لا تضر بالهدف الاستراتيجي أن يكون اعتقادهم هذا (صح أم لم يصح) قائما على نسبة الاعتراف إلى الهدف الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية . أي استرداد كامل أرض فلسطين من قبضة الصهيونية الغاصبة : أما إذا كانوا يدعونها إلى الاعتراف كخطوة تكتيكية إلى ما دون هذا من أهداف تعتبر بالنسبة إليهم استراتيجية مثل الجلاء عن جنوب لبنان ، أو تحرير المرتفعات السورية ، أو تحرير الضفة الغربية وغزة أو ما هو دون ذلك من أهداف يعتبرونها هم أهدافا تكتيكية حتى بالنسبة إلى أهدافهم الاستراتيجية ، مثل كسب الرأي العام العالمي ، أو وضع العالم أمام مسؤولياته ، أو الحوار مع أمريكا ، أو السلام في الشرق الأوسط ... الخ ، فليس مطلوبا منهم إلا « الاعتراف » بأنهم يريدون لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تعقد صفقة تباع فيها هدفها الاستراتيجي في مقابل هدف تكتيكي بالنسبة إليها حتى ولو كان هدفا استراتيجياً بالنسبة إلى أصحاب الدعوة . أو ما هو أدهى من هذا . أن تباع هدفها الاستراتيجي مقابل هدف تكتيكي بالنسبة إليهم .

إذا لم يعترفوا بهذا فإنها « جريمة احتيال » بالغة الغباء . إذ الأغبياء وحدهم هم الذين يتصورون أن شعبا له مثل وعى وخبرة وقيادة الشعب العربي الفلسطيني سيباع جزءا من وطنه مقابل جزء منه ، أو مقابل - وهذا هو الاحتيال - أن يحققوا هم أهدافهم الخاصة .

١٨ - بعد استبعاد « المحتالين » من دائرة الحوار لانستبعد أن يكون من أصحاب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية من ضللتهم الكلمات فاعتقد صادقا مع نفسه أن اعتراف المنظمة بإسرائيل لا يضر بهدفها الاستراتيجي . هؤلاء وحدهم هم الذين قد يكونوا من حقهم دعوة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل ، ويستحقون الحوار معهم حول ما يعتقدونه من أن هذا الاعتراف لا يضر بالهدف الاستراتيجي . مصدر استحقاقهم أنهم ينطلقون من مبدأ أن أرض فلسطين لشعبها العربي وأن الهدف الاستراتيجي هو استردادها كاملة للشعب العربي .

إلى هؤلاء نقول : عندما يتحدد استرداد كامل التراب العربى فى فلسطين هدفاً استراتيجياً يجب أن تسقط المثالية الفاشلة التى توهم ذاتها بأن ما تريد أن تحققه فى الواقع سيتحقق بمجرد إنها تريد أن تحققه . فهنا . بعد تحديد الهدف الاستراتيجى ، يأتى دور المواقف والخطوات والمراحل التكتيكية . وليس للمواقف أو الخطوات أو المراحل التكتيكية صيغة معينة سلفاً ، أو مضمون محدد من قبل ، تلتزم به الحركة النضالية مقدماً وهى فى طريقها إلى هدفها الاستراتيجى . التقدم قد يساوى التوقف قد يساوى التراجع قد يساوى الالتفاف فى مدى ضرورته لتحقيق الهدف الاستراتيجى الكلمة قد تساوى البندقية ، والمعارك السياسية قد تكون أكثر لزوماً من المعارك العسكرية فى سباق النضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجى . نعى أنه لا يمكن حصر المواقف والخطوات والمراحل التكتيكية التى تترجم الخطوط الاستراتيجية . تلك الخطوط التى تربط بين «المبدأ» وبين «الهدف الاستراتيجى» ذلك لأنه على المستوى التكتيكى تدور المعارك الفعلية ، الفكرية والحركية . السلمية والعنيفة ، السياسية والثورية ، المحلية والدولية ، ويلتحم المتصارعون ويتعدد الأطراف بحيث لا يستطيع أى طرف أن ينفرد باتخاذ موقف أو خطوة تكتيكية غير متأثر بالموقف أو المواقف التكتيكية المضادة أو حتى الحليفة ، ولا أن يستعمل سلاحاً فكرياً أو دعائياً أو سياسياً أو قتالياً بعيداً عن قياس مضائه إلى مضاء الأسلحة التى يواجهها . باختصار يمثل المستوى التكتيكى المبدأ المرن للمناورة وفيه تتجلى كفاءة المناضلين والقادة ، لا فى القتال فقط ، ولكن أيضاً فى المهارة فى مواجهة المواقف الطارئة ، والأفخاخ المنصوبة ، والخدع الموهمة ثم الملائمة بين تحركاتهم وتحركات القوى المضادة ، وتتوقف تلك المهارة إلى حد كبير على الإدراك الثابت بأن الهزيمة أو النصر لا يتم قط ، ولم يتم قط على مدى تاريخ الشعوب ، فى معركة تكتيكية أو مرحلية . إنما تتم هزيمة طرف حين يتنازل عن هدفه الاستراتيجى أى يستسلم .

وفى تاريخ فلسطين بالذات دليل على ما نقول . فمن قبل هزمت ثورة ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، وفى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ تخلى كثيرون من الشعب العربى فى فلسطين عن الأرض وغادروها منهزمين ولكنهم لم يلبثوا

أن تحولوا خارج الأرض إلى منظمات مقاتلة بدأت آخر ثوراتها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي فثبت أن كل الهزائم السابقة كانت هزائم تكتيكية لم تحل دون العودة إلى النضال من جديد .

وفي تاريخ الصراع العربي الصهيوني أدلة كثيرة . لقد هزمت الدول العربية عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ . وهزم الصهاينة عسكريا عام ١٩٧٣ . وكانت كلها معارك تكتيكية . كانت كل معركة تؤكد السمة التكتيكية للهزيمة في المعركة التي قبلها إلى أن أعلنت حكومة مصر العربية أن معركة ١٩٧٣ هي آخر الحروب وكان لابد لها وقد تنازلت عن خيار الحرب أن تقبل ما تقدم لها بشروطه . فكانت اتفاقية ٢٦ مارس ١٩٧٩ هزيمة للسادات وحكومته لم يقبلها الشعب العربي في مصر قط .

وفي تاريخ الصراع العالمي . تخلى الروس عن الأرض وحرقوها ودمروها متراجعين مرتين أمام نابليون وأمام هتلر ، وتراجعت قوى الحلفاء حتى انحصرت في الجزيرة البريطانية ، وكانت كلها هزائم وتراجعات ومعارك تكتيكية لم تؤثر في انتصار الهدف الاستراتيجي . لروسيا ضد نابليون وللحلفاء ضد النازية .
إذا ،

فلا حصر لما تستطيع أن تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية من مواقف أو خطوات في سبيل الحفاظ أو الاقتراب أو تحقيق هدفها الاستراتيجي . بل إنها تستطيع أن تتوقف عن النضال أو تحمل نفسها معلنة انتهاء تمثيلها للشعب العربي الفلسطيني وعجزها عن الاستمرار في الكفاح من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي تاركة له حرية اختيار من يمثلوه أو يقودوه في مسيرته المناضلة إلى أرضه وسيكون من السهل اعتبار كل هذا خطوات تكتيكية

إلا الاعتراف بإسرائيل . اعترافا صريحا أو ضمنيا . يستحيل أن يكون خطوة تكتيكية .

لماذا ؟

١٩ - لأن الاعتراف بإسرائيل هو إقرار ملزم بأن دولة إسرائيل بكل

عناصرها (الشعب والأرض والسيادة) دولة مشروعة . وعلى وجه خاص إقرار ملزم للمعترف بأن أرض فلسطين من حق الشعب اليهودي . الاعتراف هنا ليس إقرارا بالهزيمة على مستوى تكتيكي ، ولا حتى إقرارا بالهزيمة على مستوى استراتيجي ، لا ولا هو اعتراف بالأمر الواقع ، بل هو حسم للصراع مع الصهيونية على مستوى المبدأ ذاته .

وأن إدراك هذا لعل أكبر قدر من الأهمية . ذلك لأن الاعتراف بأن إسرائيل الصهيونية المدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية غير قابلة للهزيمة إلى الحد الذي يمكن فيه تصفيتها كدولة واسترداد أرض فلسطين للشعب العربي في هذه المرحلة التاريخية ، أي الاعتراف بالأمر الواقع ، والكف عن محاولة تحرير فلسطين أو الإعداد له قد يعتبر اعترافاً بالهزيمة على المستوى الاستراتيجي ، يعتبر تخلياً عن الهدف الاستراتيجي . ولكنه لا يحول دون العودة إلى محاولة تحقيقه في مرحلة تاريخية أخرى تكون الظروف فيها مواتية أو مشجعة . مثال هذا اتفاقيات الهدنة التي أبرمت في رودس عام ١٩٤٨ .

أما الاعتراف بدولة إسرائيل فهو إقرار ملزم « بالمبدأ » الصهيوني الذي وضعت على أساسه الاستراتيجية الصهيونية منذ قرن والذي ينفذه الصهاينة على مراحل تكتيكية . هذا المبدأ الذي تقوم على أساسه دولة الصهاينة كدستور وتستغنى به عن أي دستور هو : أن فلسطين هي أرض إسرائيل . فلا شبهة في أن الاعتراف بدولة إسرائيل هو اعتراف بأن فلسطين هي أرض إسرائيل لاحيلة لأحد في هذا ، ولا يجدي أحداً أن يحاول المقارنة أو القياس في أي حالة اعتراف يعرفها لأنه لا توجد في العالم المعاصر حالة اغتصاب مشابة لاغتصاب الأرض العربية . لا يوجد صراع ضد استعمار استيطاني إلا في فلسطين ، فلا يجوز القياس في شأن الاعتراف بإسرائيل على الاعتراف بأية دولة أخرى .

في جملة واحدة أن الاعتراف بدولة إسرائيل هو اعتراف بشرعية « الصهيونية » فهو موقف صهيوني فإذا تذكرنا أن الصهيونية ليست هي اليهودية بل هي الحركة السياسية التي تلتزم بالمبدأ الذي يقول بأن للشعب اليهودي حقاً تاريخياً مشروعاً في أرض فلسطين ، وأن بعض اليهود لا

يدينون بهذا المبدأ فهم ليسوا صهاينة ولو كانوا يهودا . وأن من غير اليهود كثيرين بقرون هذا المبدأ فهم صهاينة ولم يكونوا يهودا ، ندرك بوضوح ، ونتمنى أن يدرك أصحاب الدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل بأن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل اعترافا صريحا أو اعترافا ضمنيا يحولها فورا من منظمة تحرير فلسطينية إلى منظمة صهيونية . إذ بمجرد أن يصدر هذا الاعتراف . صريحا أو ضمنيا تصبح منظمة التحرير الفلسطينية مُسلمة بأن أرض فلسطين المقامة عليها دولة إسرائيل هي ملك للشعب اليهودي . هي أرض إسرائيل .

فهل يمكن أن يعتبر هذا الاعتراف « خطوة تكتيكية لا تضر بهدف التحرير الاستراتيجي ؟ لانتقد هذا إذ ليس بعد الاعتراف تكتيك آخر . ولكنه يمكن أن يعتبر خطوة تكتيكية بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي الصهيوني . ذلك لأن أرض إسرائيل ، ولينتبه جيدا الذين يلعبون بنار الاعتراف الآن ، التي يعتبر استردادها للشعب اليهودي هدفا استراتيجيا للحركة الصهيونية أوسع بكثير من فلسطين . من الفرات إلى النيل كما يقولون هم وكما نعلم نحن . وبمجرد أن تكسب الصهيونية المعركة المبدئية ضد العرب ، بمجرد أن يقر لها مبدأ الحق التاريخي في أرض فلسطين ستنتقل الصهيونية ، مدعومة بهذا الاعتراف ، إلى ميدان الممارك من أجل إكمال استرداد أرض إسرائيل حتى لا يبقى الحق المعترف به منقوصا ...

وأخيرا ، فلقد قلنا من قبل أن الاعتراف مصطلح من مصطلحات القانون الدولي ، لا يصدر إلا من دولة ولا ينصب إلا على دولة ، ورأينا أن هذا الاعتراف مستحيل قانونا أن يطلب أو يعتد به إذا صدر من منظمة التحرير الفلسطينية ، ما هو إذا المفهوم الذي يختفى تحت كلمة « الاعتراف » إذا صدر من منظمة التحرير الفلسطينية ؟ ... إن لم يكن الخيانة فهو الاستسلام . ان الدعوة التي تطوف بالعالم اليوم تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل هي إذن دعوة لها إلى الاستسلام أو الخيانة وهنا لن نستطيع أن تضلل كلمة الاعتراف أحدا .

المقابل :

٢٠ - ما هو المعروض على منظمة التحرير الفلسطينية مقابل اعترافها

بدولة إسرائيل ؟ لا يكاد يعثر الباحث عن جواب لهذا السؤال على شيء محدد . فالواقع ما هو معروض على المنظمة هو ما يعتبره أصحابه مكاسب دعائية أو سياسية أو إنشائية . من المكاسب الإنشائية أن المنظمة بهذا الاعتراف . ستضع العالم أمام مسؤوليته ، أى عالم ؟ فالعالم دول وشعوب لا تقف موقفا لا من إسرائيل ولا من منظمة التحرير الفلسطينية . وأية مسؤولية ؟ إن أية مسؤولية لابد أن تكون ذات مضمون ، نعى ما الذى يعتبر العالم مسئولا عن تحقيقه إذا ما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ؟ وإذا أمكن تحديد هذا المضمون فما هى القوة التى ستلزم العالم بالوفاء بهذه المسؤولية ؟ وإذا وجدت هذه القوة فما هو الجزاء الذى ستوقعه هذه القوة على العالم إذا لم يوف العالم بمسؤوليته ؟ لا يوجد جواب ، ولا يمكن أن يوجد جواب ، على أى من هذه الأسئلة . فالخصلة جملة إنشائية رنانة التعبير ولكن أين هو المضمون ؟

من المكاسب الدعائية براءة المنظمة من تهمة « الإرهاب » وإثبات أنها من أنصار السلام والعاملين عليه فى « الشرق الأوسط » وفى العالم أيضا . إن هذا المقابل يستحق أن تقف عنده ونتأمله . ذلك أولا ، لأن الحرب ذاتها عملية وحشية . قد تكون فروسية أو بطولة أو خلودا للقادة التى يديرونها ولكنها مجزرة وغير انسانية بالنسبة إلى المقاتلين العاديين من أبناء الشعب وأمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وإخواتهم وأبنائهم . وتدمير مخرب لحياة الذين يفلتون من الموت ليعيشوا فى الخرائب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التى تخلفها الحرب . إذا أضيف إلى آثار الحرب أن المقاتلين مشردون ينطلقون من غير قاعدة ، ويكرون ويفرون فى غير أرضهم ويطادرون من الأعداء والأصدقاء من موقع غير مأمون إلى موقع أقل أمنا ، فإننا نكون أمام نموذج غير مسبوق من المعاناة التى عاناها الشعب العربى الفلسطينى . ليس هناك شعب فى الأرض فى حاجة إلى السلام حاجة شعبنا العربى الذى يولد الأطفال فيه ليعدوا للاستشهاد . من هنا فإن هذا الشعب فى غير حاجة إلى من يقنعه بضرورة السلام بإضافة سلام الشرق الأوسط أو سلام العالم إلى سلامه هو .

هذا أولا . أما ثانيا فلأن « السلام » هذه الكلمة التى تعبر عن أسمى وأنبى

المعانى قد أمتهنت حينما اتخذت غطاءاً لأبشع أنواع المواقف والمواقع . فنحن لانسى أن اتفاقية ٢٦ مارس ١٩٧٩ قد أسميت « معاهدة السلام » ، ولا ننسى أيضا أننا حينما حملنا مع أكثر من ١٥٠٠ مواطن وحشرنا فى سجن جديد فى طريق سبتمبر ١٩٨١ فوجئنا بإن الاسم الرسمى لهذا السجن كان « سجن السلام » لهذا لابد من أن نحذر حينما نستمع إلى نداء السلام حتى نعرف ما هو المراد بهذا السلام .

ودليل المعرفة فى أيدينا . فالسلام يعنى عدم القتال وأعمال العنف نهائيا . نقول نهائيا لأن توقفها مؤقتا هو هدنة أو ترهيب ، هذا الانعدام النهائى يتحقق فى حالتين . الأولى عدم اللجوء إلى القتال أو العنف أصلا فى محاولة فرض إرادة أحد الطرفين نزاع ما على الطرف الآخر واختيار الأسلوب السلمى ، أما إذا بدأ القتال واستعمال العنف لفرض إرادة أحد طرفى النزاع على الطرف الآخر وجاء الرد قتالا عنيفا فقد أسقط المعتدى خيار السلام ، ولن يعود السلام « مؤقتا » إلا مناورة أو هدنة ، ولن يعود السلام نهائيا إلا حينما يحسم النزاع باستسلام أحد المتصارعين . أى أن يكون أحدهما قد استطاع بالقتال والعنف فرض إرادته على الطرف الآخر . حينئذ يسود السلام نهائيا ولا يحول هذا دون العودة إلى الأسلوب السلمى ، ولكنه فى هذه الحالة ، أى بعد الاستسلام فى معارك العنف ، يكون الطرف الذى استسلم مجردا من أهم أسباب الانتصار سياسيا وأكثرها حتما فى المعارك السلمية ، ونعنى به حق العودة إلى القتال والمقدرة عليه ، تلك المقدرة التى تتيح للأساليب السياسية فرصتها الحقيقية فى أن تكون مجدية عندما تمارس فى ظل قتال مستمر كما حدث فى ثورة الجزائر وثورة فيتنام .

إذا صح هذا ، وهو عندنا صحيح ، فما هو نوع السلام الذى يراد من منظمة التحرير الفلسطينية أن تثبت اختيارها له بالاعتراف بإسرائيل لنعطى بالبراءة من تهمة « الارهاب » التى تسندها إليها الإدارة الأمريكية ، ولتسهم به فى سلام الشرق الأوسط ، أوفى السلام العالمى ؟

أنه ليس توقفا عن القتال واستعمال العنف ، الواقع أن هذا مستحيل حتى ولو اختارته المنظمة لأن المجرمين الصهاينة لن يكفوا عن استعمال العنف والقتال ضد الشعب العربى ، ولن تستطيع منظمة التحرير

الفلسطينية ولا أية منظمة في العالم أن تجرد الناس من حق الدفاع عن النفس الذي يكاد يكون حقاً غريزياً . وليس هو التوقف المؤقت عن القتال واستعمال العنف لإعطاء فرصة للأساليب السياسية . فالواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تترك أية فرصة للأساليب السياسية بدون أن تنتهزها ، بل وفي أكثر من مرة أعلنت « الهدنة » من جانب واحد في القتال في جنوب لبنان فكانت النتيجة غزوا مدمراً لجنوب لبنان وتجريدا للمنظمة من أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وطردها بالقوة والعنف والقتال المتوحش من قاعدتها في غرب بيروت . وأعتقد أن المنظمة كانت حتى مذبحة صابرا وشاتيلا على استعداد لقبول هدنة محدودة المدة لتعطى كل دعاة الحل السلمي وكل أدعيائه فرصة تجربة أساليبهم .

لا . المطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية أن توقف القتال وأستعمال العنف نهائياً . أن تستسلم . ألم تر كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب منها أن تغير نصوص ميثاقها الثوري لتتنازل كتابة وتصديق جماعياً على إسقاط هدف تحرير فلسطين . ثم ها هي مدعوه إلى الاعتراف الذي عرفنا أنه حسم للصراع على مستوى المبدأ . وبه تصبح أية محاولة عودة إلى القتال من جانب منظمة التحرير الفلسطينية أو أى فصيلة منها وافقت على الاعتراف بمحاولة إرهابية مجردة من الحق والشرعية تقف ضدها كل القوى ، حتى التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية .

نعم ، لو اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية « قد » يحتويها السلام ولكن كما تحتوى القبور الجثث . وليس ثمة سلام أكثر استقراراً من سلام الموتى . نقول « قد » لأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست صاحبة الكلمة النهائية في الخيار بين القتال والاستسلام . واعتقد أن قادة المنظمة يعرفون تماماً أن السلم مع إسرائيل لا ينهى القتال والعنف ولا يوقف نزيف الدم بل ينقله إلى ساحة أو ساحات أخرى . وإلا فما الذى سيفعله الطلائع الذين ربتهم الثورة وتعدم للقتال وما الذى ستفعله الكوادر التي رافقت الشهداء في المعارك الضارية . لا أحد يستطيع أن يشك جدياً في أن إيقاف القتال والعنف ضد العدو الصهيوني سيؤدى مباشرة إلى حرب أهلية في الشعب العربى الفلسطينى قد تمتد نيرانها فتلهب الوطن العربى كله .

ثم أن السلام في الشرق الأوسط مستقر والحمد لله الذي لا يحمده على مكروه سواه ، مستقر استسلاما أو مستقر عجزا أو مستقر جبنا .

ثم أن السلام العالمي لا يقوم إلا بتصفية الاعتداء وتحرير المعتدين من المقدرة على استعمال العنف لفرض إرادتهم على محبي السلام ، نعى أن ردع وتصفية قوى العدوان هو أول خطوة إلى السلام العالمي . إن هذا العالم المخادع الذي يريد من العرب أن يدفعوا ثمن سلامة أمن أرضهم كان قد أنشأ محكمة دولية عسكرية لمحاكمة من أسامهم مجرمي الحرب من النازيين ، وحاكمهم في ثورميرج وأعدم من أعدم وسجن من سجن (١٩٤٥ - ١٩٤٦) طبقا لقانون أصدره . تقول الفقرة ٣ من المادة ٦ من ذلك القانون أنه تعتبر جريمة ضد الإنسانية تستحق العقاب الدولي حتى الموت والقتل والتعذيب والاستعباد والتشريد والتصرفات غير الإنسانية التي تقع ضد أي شعب مدني . وقبل أن يمضي عامان على محاكمتهم طبقا لقانونهم كانت القوى الصهيونية تقتل وتعذب وتستبعد وتشرد الشعب العربي من فلسطين فاعترف بها هذا العالم ، الذي يأتي الآن ليطلب من المعتدى عليهم ضحايا الجرائم الدولية الاعتراف « بشرعية » تلك الشرائع ذاتها وتبرئة المجرمين ... من أجل السلام ..

ثم هذا العالم المنافق قد اجتمع ممثلوه في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدروا اتفاقية دولية يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٨ لمنع جرائم إبادة الجنس البشري والعقاب عليها . وحددوا من بين جرائم إبادة الجنس البشري والمادتين ٢ من الاتفاقية ... « التسبب في إيقاع أضرار جسيمة أو ذهنية جديّة في أفر مجموعة بشرية أو فرض ظروف معيشية تؤدي بهم إلى الدمار كلياً أو جزئياً » صدرت هذه الاتفاقية بينما كانت إبادة الشعب العربي في فلسطين قائمة على قدم وساق . وكان هو - هذا العالم - يتبارى في الاعتراف بدولة الصهاينة المجرمين . ويريد العالم أن يعترف الشعب العربي الفلسطيني « بشرعية » إباده ..

إن كل عربي يقول « نعم » للسلامه العالمي حين يقول « لا » للاغتصاب والعدوان ، وألف لا للاعتراف بشرعية اغتصاب أرض فلسطين وتشريد وإبادة شعبها العربي . وسواء أعجب هذا الموقف المتاجرين بالسلام من المستسلمين أو المخادعين أو المنافقين أم لم يعجبهم ، فإننا نقول ، وسيثبت

التاريخ صحة ما نقول ، أن ثورة الشعب العربى من أجل تحرير فلسطين وتصفية الصهيونية العنصرية هى أول ثورة فى التاريخ تقوم وتقدم ضحاياها من أجل السلام العالمى . وحين تستطيع أن تجرد المؤسسة الصهيونية من المقدره على تهديد السلام فى فلسطين والشرق العربى تكون قد حققت السلام العالمى أكثر بكثير من هيئة الأمم المتحدة ذاتها .

٢١ - وأخيرا وليس آخراً يتحدثون عن مكاسب سياسية هائلة تتمثل فى قبول الولايات المتحدة الأمريكية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها إن اعترفت المنظمة بإسرائيل . هذه الولايات المتحدة الأمريكية التى لا ينكر حتى عملاؤها والمتعاملون معها أنها المسئولة الأولى عن إقامة دولة إسرائيل على الأرض العربية وفلسطين وعن تشريد العرب من أرضهم وعن إبقاء إسرائيل « حية » حتى اليوم بما تقدمه إليها من غذاء مالى واقتصادى وعسكرى . وأنها ، أى الولايات المتحدة الأمريكية - هى التى تحول دون هزيمة إسرائيل هزيمة تسحقها لو تركت لقواتها الذاتية . وأنها - أى الولايات المتحدة الأمريكية - هى التى وضعت تحت تصرف إسرائيل القوة الدولية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والبشرية التى مكنتها من أن تهزم الدول العربية عام ١٩٤٨ وعام ١٨٥٦ وعام ١٩٦٧ وتصعد هجومها عام ١٩٧٣ وتفتح الثغرة غرب القناة وتعود إلى المرتفعات السورية ، وهى التى خططت ودعمت ما نفذته إسرائيل من غزو جنوب لبنان ومن حصار لبيروت وتدمير لها . وهى التى زودت إسرائيل بالقوة الراجعة التى حالت دون النجدة العربية . وهى التى فرضت هيمنتها على أغلب الدول العربية من خلال علاقات تبعية واضحة أو خفية فبقيت « تتفرج » على الغزو والحصار والتدمير والقتل والتعذيب بدون أن ترفع أصبعا ، ولو من باب الشهامة ، للدفاع عن الشعب العربى فى لبنان وقواته المقاتلة . والولايات المتحدة هى التى حولت إسرائيل منذ ام ١٩٧٣ إلى ترسانة من أسلحة معقدة ومتطورة أخذتها لا من الفائض الأمريكى بل من مخازن القوات المسلحة الأمريكية ذاتها واخلت بها إخلالاً جسيماً بموازين القوى العسكرية فى الصراع العربى الصهيونى . وهى التى تقدم إلى إسرائيل الدعم المالى والاقتصادى والفنى والدولى لبناء المستعمرات فى الأرض المحتلة

منذ ١٩٦٧ وتعوق الجهود الدولية التي تحاول إيقاف العدوان عند حد أو انصاف المعتدى عليهم في أدنى الحدود وذلك باستعمالها « الفاجر » لحق الفيتو ...

إنها الولايات المتحدة التي قيل أنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة وقيل ١٠٠ ٪ ، لا بالمعنى الذي أراده القائلون ولكن بمعنى أنها تحمل ٩٩ ٪ أو ١٠٠ ٪ من المسؤولية .. عن اغتصاب فلسطين وتشريد الشعب العربى منها . فهي العدو الأول للشعب العربى فى نضاله من أجل التحرير من التبعية وتحرير الأرض المفتصة . والمسئول الأول عن كل قطرة دم عربية أريقت فى معارك تحرير الأرض العربية .

عندما بادرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه إلى الاعتراف بإسرائيل ، كانت طرفا رئيسيا فى معاهدين دوليتين أبرمتها عشرون دولة . الأولى معاهدة « لاما » والثانية معاهدة « مونتفيدو » وفى كل من المعاهدين نص يقول أن المتعاقدين يقررون بحسم وكبدأ سلوك لكل منهم التزامهم الدقيق بعدم الاعتراف بالاستيلاء على أية أراض أو أية مكاسب إقليمية عن طريق القوة ... ومع ذلك لم تتردد لحظة فى تسليح المجرمين وتمكينهم من إنجاز اغتصاب فلسطين ثم الاعتراف بدولتهم وحمايتها وجرت وراءها كل المتعاهدين .

إن العقبة الحقيقية فى سبيل الحوار المجدى مع الولايات المتحدة الأمريكية أنها هى العدو الاول وما إسرائيل إلا كلب الحراسة الذى تشعذ أنيابه ليتولى حراسة مصالحها فى الوطن العربى . فما الذى يمكن أن يؤدى إليه الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية ؟ ما الذى يمكن أن يؤدى إليه الحوار مع العدو - أى عدو - إلا التشكيك فى الحق وإضعاف الروح المعنوية والقتالية لدى الشعب وهى جريمة تعاقب عليها كل الدول بالإعدام . سنرى فيما بعد كيف يجب أن يكون التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث هى العدو ، ونكتفى الآن بمحاورة الذين يتوهون أن الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية يحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية مكسبا كبيرا أو صغيرا .

لقد قلنا أن العقبة الحقيقية أمام جدوى الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية أنها العدو الأول ونعرف أن كثيرا من الدول العربية لا تعجبها هذه الصيغ الجدية في التعبير عن الواقع ويفضلون - « الاعتدال » فليكن .. فنحن نريد أن نساعد « المعتدلين » حتى يعتدلوا .. ماهى الولايات المتحدة الأمريكية التى تهمنى ؟

أنها ليست تلك الرقعة الفسيحة من الأرض الغنية التى تتوسط القارة الأمريكية وليس ذلك الخليط الغريب من الأجناس والشعوب والأديان والألوان ونفايات الحضارات التى حملها المهاجرين إلى تلك البقعة وأقاموا من خليطها دولة . وليست ذلك الثراء الباذخ والتقدم العلمى الكبير والمقدرة العسكرية الخفيفة .. وليست الولايات المتحدة هى الكونغرس ولا الإدارة الأمريكية ولا الرئيس أيا كان رئيس الولايات المتحدة . كل هذه العناصر المادية والبشرية التى تكون معا ما يسمى الولايات المتحدة الأمريكية التى لاتهمنا - نحن العرب - فى شىء أو كان يمكن ألا تهمنى فى شىء فليس فى أى من هذه العناصر ما يحمل الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتداء على أرضنا أو على شعبنا أو يحملنا على العداوة لها ..

إنما عدونا الذى اعتدى علينا ولم يزل هو الولايات المتحدة « النظام » ومصدر العلاقة بين الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية هو ذلك « النظام » ولا تقوم إسرائيل بدور كلب الحراسة حماية لأى أمريكى ولكن حماية لذلك « النظام » إنه النظام الإمبريالى . نعى النظام الرأسمالى الذى أصبح امبراطوريه تشمل أغلب أقطار الأرض والذى تقوم الولايات المتحدة بدور القيادة فيه أخيرا بعد انجلترا وبعد المانيا من قبل ، فتبع كلب الحراسة « إسرائيل » قيادته من ألمانيا إلى انجلترا إلى أمريكا .

قالوا لنا ألف مرة ، ويقولون بدون ملل ، لنكن واقعيين ولنعد جانبا الأفكار المجردة ولنسقط الشعارات الرنانة ولنكف عن المزايدات . لبيهم . فلنكن جميعا واقعيين ولنتعامل مع الواقع كما هو قبل أن يحدد كل منا موقعه من هذا الواقع . والسؤال الذى نشترك فى طرحه والإجابة عليه هو : ماهو القانون الأساسى للنظام فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ نسط السؤال : مع ترك هامش للاختيارات الإنسانية والمعنوية ، ماهو العالم الذى

يحدد ، فى التحليل الأخير ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أية قضية ؟.. إنه « الربح » لسنا نحن الذين نقول هذا بل علم « الاقتصاد السياسى » الذى تبلغ واقعيته وبروده ، حد تجاهل المبادئ الإنسانية والأخلاقية والدينية . وما دولة الولايات المتحدة الأمريكية من أول رئيسها إلى آخر « مرمطون » فى مطابخ قواتها المسلحة إلا أدوات لفتح وتوسيع وحماية الأسواق أمام النشاط الرأسمالى العالمى الذى يطلقون عليه الإمبريالية . وما كان « المعتدلون » من العرب أصدقاء للولايات المتحدة الأمريكية لوحدة « المزاج » بينهم وبينها ، ولكن لأنهم شركاء معها أو تابعين فى نشاطات اقتصادية ومالية تحقق للولايات المتحدة الأمريكية أرباحا أو مزيدا من الأرباح وتحقق لهم « فوائد » ربويه هائلة جزاء إيداع فائض أموالهم فى البنوك الأمريكية أو - وهذا باعث جديد - لأنهم عاجزون عن إدارة اقتصاد دولهم إدارة ناجحة فوضعوه تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية لعلها أن تمنى نصيبهم منه فى مقابل أن تأخذ منه نصيبها . فكلهم بدرجة أو بأخرى ، أدوات كبيرة أو صغيرة فى ذلك الجهاز العدوانى الذى وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى موقع العداء لمصير شعبنا .. وكلهم مضطرون إلى « الاعتداء » لتغطية الانحياز ومن يحاول أن يميل إلى حيث قومه يجر إلى موقع الاعتدال من أمعاء شعبه التى تقبض عليها اليد الأمريكية . وهكذا - ظلت بعض الأمزجة العربية « معتدلة » حتى وهى ترى رأى العين على شاشات التلفزيون مذابح صابرا وشاتيلا . وهى تسمع سماع الأذن استفاثة العزل من الرجال والنساء والأطفال وهم يمزقون تمزيقا .

فى هذا الواقع أن « الربح » هو الذى يحدد الموقف الأمريكى ، ماهى جدوى حوار تجربته منظمة التحرير الفلسطينية مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ما هى مصادر الأرباح « التى يمكن لشعب مشرد ومقاتلين متفرقين فى الأرض ومنظمة أفقر من شركة أمريكية أن يقدموها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ لاشئ . لا . هناك شئ هام جدا للولايات المتحدة الأمريكية من حيث هو مصدر ربح . إنه الاستقرار الوطن العربى . الهدوء . أى المساهمة عن طريق امتناع عن الفعل فى حماية وتنمية مصادر الربح الأمريكى فى الوطن العربى . كيف يمكن هذا ؟ بأن نخمد

الثورة الفلسطينية ، وتتلاشى منظمة التحرير الفلسطينية . بأن يتنازل الشعب عن وطنه لتمكين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها وعملائها من تحقيق أكبر قدر من أرباح بهدوء ..

من يشك في هذا عليه أن يتذكر التبرير الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وما تزال تقدمه لرفض « توسلات » أصدقائها في الوطن العربي بأن تسمح بإقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية وغزة .. إنها لم ترفض لأن الضفة الغربية وغزه ليست أرضاً فلسطينية ، ولا لأن الشعب العربي الفلسطيني غير موجود ، ولا حتى لأن ليس له حق تقرير مصيره .. إنما ترفض لسبب وحيد تكرر دائماً : أن هذه الدولة الفلسطينية حين تقوم يرجح أن تكون اشتراكية أو على علاقة بالدول الاشتراكية وبالتالي فستكون بؤرة تنطلق منها مخاطر الاشتراكية التي تهدد المصالح المربحة ربما خرافياً للولايات المتحدة في الوطن العربي . وليتصور من يريد كيف أن دولة تستغل نصف الكرة الأرضية وثلاثة أرباع البشر فيها للحصول على الأرباح ، تحرم شعباً من تقرير مصيره لأنه « قد » يهدد جزءاً من أسواق تجارتها . حينئذ سيعرف من لم يعرف ما هو جوهر الواقعي والاعتدال في الوطن العربي . سيعرفون أن وراء الاعتدال « مشاركة واقعية » واستغلال الوطن العربي أرضاً وبشراً .

من مواقع هذه المشاركة الواقعية تنطلق الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية تطلب إليها أن تعترف بإسرائيل حتى تقبل الولايات المتحدة الأمريكية الحوار معها . ويحاولون اقناع غيرهم بأن في هذا الحوار ستستطيع منظمة التحرير الفلسطينية أن تقنع الولايات المتحدة الأمريكية . لا أدري كيف بأن أبداً أبداً لن يعتنق فلسطيني واحد في دولة فلسطين المبادئ الاشتراكية . وأنهم يضمنون من الآن ، لا أدري كيف ، أن الأجيال القادمة ستكون أجيالاً مغلقة العقل دون الاشتراكية مشلولة المقدرة على التطور الاجتماعي .. وقد يقبل السيد ريجان حينئذ أن يسمح بقيام دولة فلسطينية بدلاً من حشر الشعب الفلسطيني والضفة وغزة في « خيمة » الأردن .

فأين هذه المكاسب التي ستنجيها منظمة التحرير الفلسطينية ؟

أن تصبح حكومة في دولة فلسطينية ؟

مستحيل ؟

٢٢ - إن الحكومة القادمة في الدولة الفلسطينية سيختارها الشعب العربي الفلسطيني . وليس هناك أدنى شك في أن الشعب سيختار لحكومته من ترشحهم منظمة التحرير الفلسطينية لوقامت الثورة الفلسطينية كثمرة لانتصار ولو جزئي تحررت به أرض ولو في حدود مدينة . إن اختيار مرشحي المنظمة في هذه الحالة ليشكلوا أول حكومة هو تجديد للثقة بالمنتصرين . ولكن لنفرض العكس . قامت الدولة الفلسطينية كثمرة حوار مقنع مع الولايات المتحدة الأمريكية - تتجاهل مؤقتا الموقف الإسرائيلي وكانت قوة الإقناع فيه مستمدة من اعتراف المنظمة بدولة إسرائيل ، ذلك الاعتراف الذي عرفنا أنه موقف صهيوني ، ثم جاء وقت اختيار الشعب لحكومته الأولى . كيف سيختار هذا الشعب الذي عانى طويلا حكاما له ومن قادوه نحو عشرون عاما من مكان إلى مكان إلى أماكن ، واقتحموا به معارك الفشل والقتال والتشريد والعقاب والعذاب وقدموا من أبنائه عشرات الآلاف ضحايا في معارك وحشية ، واصابوا الامهات بالشكل والزوجات بالترمل والأطفال باليتم من أجل وعد ، وثق به الشعب ، بتحرير فلسطين المفتصبة ، ثم جاءوا في نهاية المطاف « يعترفون » بأن فلسطين المفتصبة من حق الصهاينة وأن ليس للعرب حق فيها ، وأن كل التضحيات قد ذهبت هدرا نتيجة « خطأ » في معرفة لمن الأرض ؟ كيف يثق شعب في وعود حكومة لم يصدق أفرادها وعودهم من قبل .

مستحيل .

فأين هي المكاسب التي ستنجها منظمة التحرير لفلسطينية ؟

أن تكسب للشعب العربي الفلسطيني دولة ؟

الدولة الموعودة ؛

٢٣ - الشعب العربي الفلسطيني مشرد في الأرض ، مطاردا في الوطن العربي ، يعاني أهوال الإذلال والبطش في الضفة وغزة ، يعامل معاملة المواطن من الدرجة الثالثة في فلسطين المفتصبة . الشعب العربي الفلسطيني

أجهد العذاب المتصل ، استنزفت دمه المارك غير المتكافئة ، الأرض العربية والضفة وغزة « يهودونها » يقيمون عليها المستوطنات ، يزرعون فيها البشر ، لا بد من إيقاف المعاناة . لا بد من جمع المشردين . لا بد من انقاذ الأرض ... لا بد من دولة فلسطينية في الضفة وغزة .

وتكاد تنفطر قلوبنا ألما وحسرة ، وتكاد تجف دماؤنا خزيًا وعارا ، لأن الأمور قد وصلت بشعبنا العربي وبأرضنا العربية إلى ما يقولون . وما يقولونه صحيح .

« نعم » إذا لدولة فلسطينية . نعم لدولة فلسطينية في الضفة وغزة . نعم لدولة فلسطينية في الضفة أوغزة ، نعم لدولة فلسطينية ولو في مدينة . نعم لأية دولة فلسطينية على أى قطعة من فلسطين بدون شروط . لا يوجد عربى واحد يبلغ به الغباء أو الفرور أو البلاءه حد اشتراطه شروطاً لقيام دولة فلسطينية سمعت من قائد مرموق فى قمة منظمة التحرير الفلسطينية أنه سحب أبا عمار فى الحج إلى بيت الله ، أو العمره ، لا أذكر أيها ، وهناك رأى أبا عمار يتشبث بستار الكعبة يشدها ويصرخ مستغيثاً : دوله فلسطينيه يارب .. بعدها عاد إلى جنوب لبنان ليستأنف تشبثه بالبندقية إلى هذا الحد لا يريد الشعب العربى الفلسطينى إلا دولة .. يدعو لها دعاء المتضرعين ويقا تل من أجلها قتال المجاهدين . ويقبلها إنما تكون على أرض فلسطين ولا يعنيه فى شىء كيف تقوم ولو قامت بمساعدة الأمريكين .

ولكن ، أيها الناس ، لم يعرض أحد على منظمة التحرير الفلسطينية « دولة » ولم يسمح أحد لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تقيم دولة . المعروض على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بإسرائيل فترضى عنها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تحاورها ، وقد تعدها بدولة فلسطينية . المؤكد من كل هذا أنه معروض على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بإسرائيل . أما الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية فوعد غير موثوق . وأما موضوع الحوار فغير معروف . وأما ما يسفر عن الحوار ففى عالم الغيب . وأما الذى يقطع الألسنة ، أو ما يجب أن يقطعها ، فهو إعلان الولايات المتحدة المتكرر بأنها لن تقبل قيام دولة فلسطينية أبدا .

المعروض على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقسم فلسطين والشعب

العربي الفلسطيني أرضا وبشرا . بعضه في دولة الأردن وبعضه في دولة إسرائيل . هذا هو العرض الأمريكي . أما الطرف الصهيوني فيقدم عرضين : العرض الاول هو عرض كامب ديفيد . حكم ذاتي إداري في الضفة الغربية وغزة يساهم فيه سكان تحت السيادة الإسرائيلية على الأرض والبشر معا . والعرض الثاني تطرحه المعارضه في إسرائيل : السكان في الضفة وغزة تحت سلطة الحكم الإداري الأردني ، الأرض تحت السلطة العسكرية الإسرائيلية ، ومجردة من السلاح ومفتوحة الأبواب . أما العرض « الأوربي » فهو أحسن صورة دولة فلسطينية منزوعة السلاح لمصلحة إسرائيل ، ألتى من حقها عقد اتفاق صهيوني يضمن أمنها ضد أى اتجاه معاد لإسرائيل فكريا أو حركيا أو قتاليا .

فأين هي الدولة الفلسطينية في كل هذه العروض ؟

٢٤ - إن كل الذين يقدمون عروضهم « بدولة فلسطينية » موعودة مقابل الاعتراف بإسرائيل يعلمون علم اليقين أنه لا توجد مؤسسة تستحق اسم « الدولة » إلا اذا كانت كاملة السيادة . سيادة شعبها على أرضها واستقلاله بالأرض دون غيره . كاملة السيادة في أن تقيم سلطتها الوطنية بالطريقة التى يرتضيها الشعب بدون تدخل . كاملة السيادة في أن تصوغ الحياة فيها طبقا لما يحقق مصالح شعبها كما يراها شعبها . كاملة السيادة في أن تدافع عن إقليمها ضد أى اعتداء يقع عليه بكل ما تملك من قوة وبدون قيود . كامل السيادة في أن تنشئ أو تعدل أو تلغى أية علاقة مع دولة أخرى طبقا لما تراه محققا لمصالح شعبها . كاملة السيادة في أن تعبر عن إرادة شعبها وتنفذ هذه الإرادة بدون اكراه

وكلهم يعرفون معرفة اليقين أن أية مؤسسة تفقد سيادتها جزئيا أو كليا ، ليست دولة ولو قامت فيها حكومة تحكم شعبا مقيما على أرض . إنها بمعنى أو بآخر مستعمره . وشعبها بمعنى أو بآخر مستعمر . وحكومتها بمعنى أو بآخر عميله تطيع مكرهه أو راضية ما يصدر إليها من أوامر أو وصايا أو نصائح من خارجها .

فلماذا يطلقون على عروضهم اسم « دولة » وهم يعلمون تماما أنها أيا كانت منقوصة السيادة أو فاقدتها ، ولماذا يبشرون الشعب العربي المشرود الذى

يعانى ، الذى يقاتل ، بهذه المؤسسة التى سيعيش فيها منقوص الحرية أو فاقدها . إن كل الفلسطينيين ، فى أى مكان كانوا الآن خارج الأرض المحتلة أكثر حرية مما سيكونون فى هذه المؤسسة التى يسمونها دولة أنهم سيكونون دولة فيها على مستوى الذين يحملون على اكتافهم الآن اثقال الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين المفتصبة . أنها ستكون « استاداً » كبيراً مثل « استاد » بيروت الذى تجمع فيه المقاتلون منزوعى السلاح . كل ما فى الأمر أنهم لن يفادروه إلى حيث يعرضون ما فقدوه من مقدرة على القتال ، بل سيحاصرون فيه ليبقوا منزوعى السلاح تحت الحراسة الإسرائيلية والأردنية أو ربما تحت الحراسة الدولية ..

٢٥ - ومع ذلك فالنتأمل الفجر الفاجر الذى لا مثيل له فى التاريخ . الوعد هو : اعترفوا بإسرائيل تكن لكم دولة . ولكنكم أيها الناس تعرفون تماماً أنه لا بد لنا من دولة لتكون لنا صلاحية الاعتراف . وأن فرض الاعتراف على الدولة ، أية دولة ، هو اعتداء على سيادتها يجردها من أن تكون دولة فيفقد اعترافها أية قيمة .

ثم يقال أن الاعتراف يخرج منظمة التحرير من مأزقها الذى دخلته بعد أن خرجت من بيروت . مع أنه لم يحدث فى التاريخ أن دعى شعب إلى مأزق مثل مأزق الاعتراف . على الأقل لأن كل المآزق لها مخارج ظاهرة أو خفية ، أما مأزق الاعتراف هذا فهو مقبرة منظمة التحرير الفلسطينية التى لا يخرج منها .

البديل :

٢٦ - يقال وما البديل ؟ .. أصبحت « موده » فى الوطن العربى منذ كامب ديفيد ، أن يكون البديل الجاهز عن الحجة المفتقدة هو القول : وما البديل ؟ هذا خطأ . ما البديل ؟ هذا استسلام . ما البديل ؟ هذه خيانة . ما البديل ؟ .. لا للاعتراف . ما البديل ؟ . أليس من حق الناس أن تفهم أن هذا السؤال عن البديل قد سبقه فى ضمير السائل اعتراف بأن « الاعتراف » استسلام وخيانة ، بلى ، إلا عند السوفسطائيين الذين يجردون الألفاظ من معانيها ثم يتقاذفونها كالمعلبات الفارغة .

منها كانت الظواهر لا نحب أن نتهم عربياً صادق الحيرة فى البحث عن

بديل وهو يدرك من ذات نفسه أن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بإسرائيل هي دعوة للاستسلام أو الخيانة . فلنقل إذا ببساطة بسيطة أن البديل عن « الاعتراف » هو « عدم الاعتراف » أليس هذا بدهيا .

ثم نضيف أن عدم الاعتراف ليس موقفا سلبيا كما يبدو من صياغته . لا . إنه أحد المبادئ العتيدة في القانون الدولي التي تعبر عن الممارسة الايجابية للسيادة والاستقلال . والغريب أن مبدأ عدم الاعتراف يرتبط تاريخيا بالولايات المتحدة . في عام ١٩١٥ وجهت اليابان إلى الصين مذكرة تحاول بها الحصول لنفسها على امتيازات في الصين وقبلت الصين ما طلبته اليابان ولكن الولايات المتحدة الأمريكية احتجت لدى الدولتين بأنها لا تستطيع أن تعترف بأن اتفاق بين الصين واليابان يتضمن ماسا بالسيادة الإقليمية لجمهورية الصين . وكررت هذا الموقف في مذكرة مماثلة أرسلها وزير خارجيتها ١٩٣٢ إلى الصين واليابان أيضا ، وتبنته عصبة الأمم وأيده ، فقهاء القانون الدولي وأصبح « عدم الاعتراف » مبدأ من مبادئه ارتبط باسم وزير خارجية الولايات المتحدة : ستمون «

ولكننا نعترف أن هذا البديل لا يكفي . لا لأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست حكومة في دولة مستقلة لتقع اختياراتها في نطاق مبادئ القانون الدولي فحسب ، بل أيضا لأننا نفترض أن العربي الحائر حتى اليأس حينما يسأل عن بديل يريد موقفا إيجابيا يوقف الهزائم على الأقل أو يتقدم إن أمكن ولو خطوة صغيرة على طريق تحرير فلسطين .

حينئذ لا نملك إلا أن نقول لا حول ولا قوة إلا بالله . كيف تفرق الهزائم أفئدة الناس ، فيجزعون وتشير الاضطراب في عقولهم فلا يعقلون ، وتعمى أبصارهم فلا يبصرون حتى ما تقبضون عليه بأيديهم من أسباب النجاة ،

على أي حال فإننا نجتهد فنقول واثقين أنه لم يحدث في تاريخ الصراع العربي أن أتاحت من اسباب النصر على الصهيونية مثل ما هو متاح الآن . وأنه لم يحدث في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية أن تملك على المقدرة على الانتصار قدر ما ملكته بعد أن أخرجت من بيروت . ذلك لأنه الآن ، والآن فقط ، حرقت في نيران بيروت ودفنت مع شهداء صابرا وشابلا كل

الاساليب والنظم والدول التي خلّفت في العقل العربي أوهام نصر غير قابل للتحقيق . الآن ثبت أنه لا خيار إلا القتال المسلح والعنف العنيف . وأن كل النظم الرأسمالية والمتابعة لها إما عدو أو حليف للعدو . وأن كل الدول العربية منفردة أو مجتمعة لن تستطيع تحرير فلسطين . بعد هذا التطير بالنار التي أحرقت أوهام صاحبت التقدم الدامي على الطريق المسدود ، أصبح مشروعاً أن يثور السؤال ما البديل ؟ وأصبحت الاجابة ممكنة .

من الذى يسأل . أعنى من الذى يبحث عن بديل ؟

٢٧ - أن تكن منظمة التحرير الفلسطينية فقد كان خروجها من بيروت مفتاحاً لبدائل كثيرة نشق ، ولاشك أنها تثق ، وأنها قد انتصرت نهائياً في معركة البقاء التي كانت تخوضها منذ أن ولدت . الآن أصبح مستحيلاً على الصهاينة والأمريكيين وحلفائهم أن يتصوروا المستقبل بدون منظمة التحرير الفلسطينية . فأتت فرصة تصفيتها وأصبحت راسخة الجذور في المجتمع العالمى تحافظ عليها كل الدول وكل الشعوب حتى الولايات المتحدة الأمريكية . إن كانت فقدت الكثير من سلاحها فقد كشفت معارك بيروت أنها تملك سلاحاً ماضياً سيفتح لها أبواب النصر ، وسيجبر أعداءها على التسليم لها طال الزمن أو قصر أنه « عدم الاعتراف » . إن الدول والاساطيل والقوات المسلحة التي حملت مقاتليها وحرست أعلامهم وهم يغادرون بيروت هي الأدلة المادية الحاسمة على أن وجودها أصبح ضرورة حيوية لهذه الدول والعالم أجمع يبقونها لتعترف بإسرائيل .. إذن لاتعترف بإسرائيل تحت أى ظرف وهي واثقة بأن الصبر الطويل سيحمل الجميع . فى النهاية - على أن يعترفوا بدولة فلسطين المهررة . هذا أحد البدائل .

ثمة بديل آخر لم تعثر عليه الثورة الفلسطينية بل أقيت إليه وكان بعيد المنال .

لقد بعثت القوات المناضلة فى أطراف الوطن العربى . أبعدوا عن « كلب الحراسة » ليجدوا أنفسهم داخل عباءة العدو الأول : الولايات المتحدة الأمريكية . وماله من موقع إن احسنوا الاستفاده به فلن يخرجوا منه إلا إلى فلسطين المتحررة . فمن حولهم ، وفى متناول أيديهم عدوهم الأول متجسداً فى مصالحه . إنهم لا يستطيعون القضاء على تلك المصالح نهائياً .

نعم . ولكن من الذى قال أن هذا لازم .. يكفى أن تتحول الأرباح الأمريكية إلى خسائر بالمعنى « المادى » للربح والخسارة لىؤدى قانون النظام الأمريكى دوره . وحين تقتنع الامبراطورية المالية التى تسخر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها المسلحة لفتح وتأمين مجالات الربح فى الوطن العربى إلى أنه لا مجال لأى ربح مادامت فلسطين مفتصبة ، فستحمل تلك الامبراطورية المالية المجردة من أية مبادئ ، ستحمل خادمها القابع فى البيت الأبيض وأعوانه وقواته على اخلاء الطريق أمام العرب لىخلوا فلسطين من مفتصبيها .

وهذا بديل

ثم هناك بديل لابد أن تكون معارك بيروت قد أقنعت منظمة التحرير الفلسطينية بمجدواه بعد تردد طويل . فى يناير ١٩٧٥ كتبنا نقول : « ... إن الثورة الفلسطينية قد اقتربت . وهى تتقدم . من نهاية المطاف وعليها أن تتمرّد على ذاتها لتكون قابلة للالتحام العضوى مع القوى القومية التقدمية إيدانا بمولد الثورة العربية . وبكل الاخلاص الصادق الذى لانملك غيره . الآن . نقول أن مرحلة « الثورة الفلسطينية » قد أوشكت على نهايتها وحققت أقصى ما تسمح به طاقتها وظروفها الإقليمية وعليها أن تعد نفسها من الآن لتكون جزءا عضويا من متطلبات المرحلة المقبلة : الثورة العربية .

« .. ان مسئولية هذا الميلاد التاريخى لا تقع على الثورة الفلسطينية وحدها وإن كانت تتحمل قدرا كبيرا من المسئولية عنه . أما باقى المسئولية فيقع على أولئك الذين يطيب لنا الحديث عنهم تحت عنوان القوى القومية التقدمية ... »

فإن كانت الاقليمية داخل الثورة وخارجها قد حالت دون أن تتطور الثورة الفلسطينية إلى ثورة عربية ، بإقامة حواجز بينها وبين الجماهير العربية العريضة فهى معارك بيروت قد ألفت بالثورة الفلسطينية فى محيط الجماهير العربية بعيدا عن الحصر الاقليمى .

هاهى قد أعادتها عنوة إلى رحم أمتها العربية لتولد من جديد ثورة

عربية . وهى قادرة الآن على أن تتطهر من جرائم الإقليلية داخلها وهوام الإقليلية خارجها .

وهذا بديل . أكثر البدائل حسما فى معركة تحرير فلسطين ..

٢٨ - أما اذا كانت الدول العربية هى التى تبحث عن البديل فلا يكفيننا أن نقول لها جميعا ارفعى يدك عن فلسطين ولوحياء من موقفك وقوى الثورة محاصره فى بيروت ، بل نقول أنه من الغريب أنها هى أيضا قد أصبحت بعد معارك بيروت تملك أفضل البدائل منذ عام ١٩٧٣ . فلنتأمل معاً منذ ١٩٧٤ لم يهدأ أى جهاز تعبير فى حكومة مصر العربية من أول رئيس الجمهورية إلى آخر مذياع فى إذاعة اقليلية عن التأكيد على أن مصر لا تقبل ولم تقبل صلحا منفردا مع إسرائيل . وإنها لا تفرط ولم تفرط فى حقوق شعب فلسطين ، وإنها لا تتخلى ولم تتخل عن مسئوليتها القومية . فى ظل هذا الإعلام المكثف المتصل أبرمت إتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح وبدأت مفاوضات الحكم الذاتى ، وتمسك منذ عام بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . إذاً ، أرادت حكومة مصر العربية وتريد أن تقنع العرب جميعا بما فيهم الشعب العربى فى مصر أن اتفاقياتها مع إسرائيل كانت مقترنه فى ذهنها بشرط فاضح هو تمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره . ولقد كانت حددت خمس سنوات بعد كامب ديفيد لتحقيق هذه الغاية . اليوم لم يبق على نهاية السنوات الخمس غير تسعة أشهر . وتحت سمع وبصر حكومة مصر الاستهانة المذلة التى تمارسها إسرائيل بكل ما وعدت به وما اتفقت عليه وإن « طابا » على ذلك شهيد ، وتحت سمعها وبصرها التصفية الجسدية لشعب فلسطين فى لبنان .. فهل تبحث الحكومة فى مصر عن بديل يصحح كل مافات ويعيد إليها مركز قيادتها فى الصف العربى يحيطها بتأييد أكثر من مائة مليون من جماهير الأمة العربية ؟

إن كانت تبحث فيها هو : بيان من رئاسة الجمهورية بأنه إذا لم يستطع العالم أن يكنشعب فلسطين من تقرير مصيره بحرية وبدون تدخل من أية قوة قبل ٢٢ سبتمبر ١٩٨٣ فإن مصر تعتبر اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام منتهية ، وستتخذ المواقف التى تراها على هذا الأساس .

إن هذا البيان وحده هو الذى يحدد مضمون الجملة الرنانة « وضع العالم أمام مسؤوليته »

إن بيانا جادا بهذا المعنى سيخلع قلوب العالم العربى وسيضع كل حكومة فيه أمام مسؤوليتها أمام شعبها . وستولى هذه الشعوب مالا نستطيعه نحن : اكرامها على أن تدفع ثمن السلام الذى اختلسته نصبا واحتيالا . وسيكون له فى الوطن العربى أثر « النفخ فى الصور » تبعث به إلى الحياة دولاً وقوى أصبحت أمواتاً . وستتراض القوى العربية صفا كما حدث قبل معركة ١٩٧٣ ، وكما حدث بعد معركة ١٩٦٧ ، وكما حدث أثناء ١٩٥٦ . وستحل به المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأنه سيحل وثاق المذلة الذى أفقد الإنسان العربى حق القدرة فى التفكير . دعونا نعرى عصا الولايات المتحدة الأمريكية العملاقة . فمن قبل ضربت لنا الأسطورة مثلاً أن النبي العملاق سليمان عليه السلام مات متكئاً على عصاه . وبقيت مخلوقات الأرض تخدمه ظناً بأنه مادام واقفاً على قدميه فهو ذو قوة عظمى ، إلى أن استطاع مخلوق دقيق أن يضرب عصاه فلما انكسرت انهار العملاق .

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية المتحللة اجتماعياً من الداخل تقف على عصاها الاقتصادية فلنفرها حتى تنهار أو تجثو على ركبتيها . وإن كان العالم كله يتكئ على عصا السلام فى الوطن العربى مطمئناً إلى عجزنا عن الاهتداء إلى البدائل أو عجزنا عن استعمال البدائل المتاحة □ فلنذكره بأن ليس ثمة بديل عن فلسطين إلا انهيار السلام فى الوطن العربى وفى العالم . وحين نتذكر ونفرض عليه جديتنا لسيخلى بيننا وبين ذلك العدو الصهيونى كل بقوته الخاصة . حينئذ سنلقى الصهاينة فى البحر .

نعم لقد قالوا ألف مرة سيلقون العرب فى الصحراء فلم يتذكروها أحد . ولم نقل قط أننا سنلقى الصهاينة فى البحر ، وسندوها إلينا ، وسألونا عنها ، وحاسبونا عليها حساباً عسيراً . وبقينا دهرنا ندفع تهمة بقول لم نقله إلى ... إلى أن القوا قوى الثورة الفلسطينية فى البحر . فلنقلها الآن ولنكررها دائماً فقد ثبت حتى لأكثر الناس بلادة أن القضية هى : إما نحن

وإما هم في فلسطين . وحين يأتي الحين الذي سنفرضه ونلقيهم في البحر فلن نغضب من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا أن جاءت أساطيلها تلتقطهم وتحملهم بعيدا عن الأرض العربية كما حملت أصحاب الأرض العربية بعيدا عنها .

هذا إذا كانت ثمة يبحث عن بديل حقا . فهو ثمة من يبحث عن بديل ؟

في إبريل ١٩٧٠ قلنا في حوار علني فصائل المقاومة جرى في عمان أن إسرائيل قد نشأت ونمت وتعيش في حماية الدول العربية فهل كنا - نحن القوميين - مخطئين ؟

القاهرة في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢

د . عصمت سيف الدولة

رقم الايداع ١٩٩١ / ٩١٠٥

الترقيم الدولي I . S . B . N

777 - 251 - 003 - 0

دار هاجد للطباعة

ت : ٨٢١٢٣٨